مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية
جامعة الكويت

سلسلة الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية

تطور علاقات مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الإتحاد الأوروبي وآفاقها المستقبلية

نيللي كمال الأمير

العدد الرا

إهـــــــداء٢٠٠٦
جامعة الكويت – مركز النشر العلمي
دولة الكويت

تطور علاقات مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الاتحاد الأوروبي وآفاقها المستقبلية

نيللي كمال الأمير

توجه جميع المراسلات إلى مدير المركز على العنوان التالي:
مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية - جامعة الكويت
ص. ب: ٥٩٦٩ الصفاة، الرمز البريدي ١٣٠٦٠ الكويت
تلفون : ٤٨٣٤١٩٧
٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤١٢٥، ٤١٢٧، ٤١٢٩)
فاكس : ٤٨٢٤٦٤٥
الموقع الالكتروني: www.csfsku.com
البريد الالكتروني: center@csfsku.com

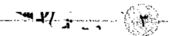
كلمة المركز

تعرض هذه الدراسة الاستراتيجية لمجمل تاريخ وتطور ومعيقات ومستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون العربية والاتحاد الأوروبي، ومدى الحاجة إلى دور خليجي فاعل لهذه الدول في الإطار الأوروبي بشكل عام. فالاتحاد الأوروبي من الاتحادات الدولية المؤثرة سياسياً واقتصادياً على المستوى الدولي، والدول الخليجية في مجلس التعاون في أشد الحاجة إلى إقامة مختلف العلاقات مع هذا الاتحاد، ليس فقط من أجل تطوير الجانب الاقتصادي، وهو الجانب الأكثر فعالية إلى الآن في هذه العلاقات بل وتطوير مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والتعليمية وحقوق الإنسان. وللأسف إن دول مجلس التعاون لا تزال عاجزة عن تحقيق المستوى المطلوب لتحقيق مجمل الاتفاقات الاقتصادية والمشروعات التنظيمية المختلفة التي تم الاتفاق عليها مع مختلف تنظيمات الاتحاد الأوروبي.

وإذا كانت النوايا الطيبة لا تكفي لبناء مستقبل قوي لأي دولة، فإن دراسة المعوقات وكيفية التغلب عليها، وكذلك وضع الآلية التنفيذية اللازمة لبناء علاقات فاعلة مع الاتحاد الأوروبي لما فيه مصلحة دول مجلس التعاون، تصبح أمراً لازم البحث فيه، وهذا ما تقدمه هذه الدراسة الأكاديمية، والتي تتيح لصانع القرار ليس فقط الاطلاع على تاريخ وطبيعة هذه العلاقات حالياً بل وتزوده بالأدوات اللازمة لتفعيل وتطوير هذه العلاقات الخليجية الأوروبية.

مدير المركز

د. شملان يوسف العيسى



تطور علاقات مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الاتحاد الأوروبي وآفاقها المستقبلية

❖ نيللي كمال الامير

مقدمة

يعتبر كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي نموذجاً للمنظمات الإقليمية التي تلعب دوراً دولياً، نتيجة للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لأعضائها بالإضافة إلى شبكة العلاقات التي تعمل كل منهما على إنشائها وتنميتها. وفي هذا الإطار، فقد تطورت أشكال العلاقات بين المنظمات الدولية وأعضائها، حيث لم تعد الخلفية الثقافية والتاريخية المشتركة العوامل الحاكمة لنشأة علاقات إقليمية، وإنما أضحت المصالح الاقتصادية والتبادل التجاري، بالإضافة إلى بعض المصالح الاستراتيجية، أصبحت تلك العوامل ذات ثقل كبير في بحث الدول والمنظمات الإقليمية عن علاقات خارجية، حيث صعدت مفاهيم الإقليمية الجديدة، وعبر الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية كتطور لمفهوم الإقليمية التقليدية الذي كان حاكماً في العلاقات الدولية ويقوم بالأساس على الوحدة الثقافية والاتصال الجغرافي في العلاقات الإقليمية. ومن ثم، يمكن القول إن مفهوم الإقليمية قد تطور عبر المراحل المختلفة للنظام الدولي بحيث شهد ثلاث صور متتالية وهي: الإقليمية التقليدية، والإقليمية الجديدة، وعبر الإقليمية.

تعود الصيغة الحالية لمجلس التعاون إلى اجتماع وزراء خارجية دول الخليج الست في مسقط سنة ١٩٧٦ والذي حضرته الدول الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عُمان، الكويت، البحرين، و قطر) إضافة إلى إيران والعراق، حيث جاء ذلك الاجتماع كرد فعل لتطور الأحداث السياسية في المنطقة التي طرحت موضوع أمن الخليج، ولم يسفر هذا الاجتماع عن تقدم ملموس. ثم طرحت فكرة إنشاء المجلس مرة أخرى خلال قمة عمان بالأردن سنة ١٩٨٠ نتيجة للتطورات التي نتجت عن الحرب العراقية الإيرانية،

❖ باحثة في العلوم السياسية في مركز الدراسات ذجية في القاهرة

والتدخل السوفييتي بأفغانستان، حيث تمت الموافقة على فكرة إنشاء المجلس خلال تلك القمة. ثم تبلورت الصيغة النهائية من خلال عدة مؤتمرات وزارية، حتى أقرها مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بمايو سنة ١٩٨١ وأعلن رسمياً عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية(١).

وبالنظر إلى الاتحاد الأوروبي الذي بدأت خطواته التنفيذية منذ سنة ١٩٥٠ حسب الطرح الأول لشومان فإنه لم يكن اتحاداً اقتصادياً فقط بين مؤسسات المناجم للفحم والحديد، بل أيضاً اتحاد سياسي بين تلك المؤسسات ويضع النواة الأولى بشكل مشترك للتخطيط والإدارة واتخاذ القرارات، حيث أرسى ذلك الإعلان (إعلان شومان) المبادئ الديمقراطية للتكامل الأوروبي والتي ظل الاتحاد الأوروبي عليها في الوقت الحالي.(٢) وقد توالت التطورات على الاتحاد الأوروبي حتى وصلت في مايو سنة ٢٠٠٤ حين استكمل الاتحاد الأوروبي تنفيذه لاستراتيجية توسيع الاتحاد. ومن ثم، انضمت عشر دول تتباين في خلفياتها الثقافية والاقتصادية والسياسية لتصبح أعضاء في الاتحاد، وإن كان الاتحاد الأوروبي يستكمل المفاوضات مع تركيا حيث يواجهها خلاف مع الاتحاد حول الإصلاح السياسي خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.(٣)

من ناحية أخرى، تعرف الإقليمية الجديدة على أنها «نمط جديد من التكامل والتعاون الإقليمي، أخذ في التبلور منذ منتصف عقد الثامنينيات وذلك نتيجة لمجموعة من التحولات التي شهدها النظام الدولي، ويركز هذا المفهوم على هدف تحرير التجارة والاستثمار بين الاقتصادات الداخلة في التعاون الإقليمي ومن خلال محورية دور السوق والتفاعل الوثيق بين الحكومات والقطاعات غير الرسمية خاصة القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، ويلتزم في مبدأ تحرير التجارة والاستثمار مبدأ عدم التمييز ضد الأطراف الخارجية غير الأعضاء، ومن ثم لا يسير هذا النمط وفق المراحل التقليدية التي تطورت في إطار نظريات التكامل الإقليمي».(٤)

بينما تعرف عبر الإقليمية على أنها «حوار ما بين مجموعتين تحكمها اجتماعات دورية تهدف إلى بحث مشروعات التعاون المشترك في مجالات التجارة، البيئة، الاستثمار، محاربة الجريمة، حيث يمكن أن تعقد هذه الاجتماعات على مستويات الوزراء، والسفراء أو مجموعات الخبراء، وكبار المسؤولين».(٥) وقد

تباينت الرؤى التي تناولت تعريف الإقليمية الجديدة، كما تعددت مسمياتها، حيث يطلق عليها البعض الإقليمية المفتوحة.(٦)

وقد أدى تعدد وتمايز تجارب التعاون الإقليمي وازدهارها في النظام الدولي حيث أصبح حوالي ٩٠٪ من أعضاء منظمة التجارة العالمية يدرجون تحت أطر إقليمية واحدة أو أكثر، مما أدى أيضاً إلى ظهور اتجاه يميز ما بين مفهوم الإقليمية التقليدية ومفهوم الإقليمية الجديدة، بحيث يشير المفهوم الأول إلى الترتيبات الإقليمية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينيات بينما يشير المفهوم الثاني إلى تجارب التعاون الإقليمي التي نشأت وازدهرت منذ أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ويدرج في إطار المفهوم الثاني التعاون ما بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي.

كما تعددت نماذج التعاون بين التكتلات والمنظمات الإقليمية وفقاً لمنظور الإقليمية الجديدة ويأتي على سبيل المثال التعاون ما بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي الذي دشن بشكل رسمي مع توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي التي وقعها الطرفان سنة ١٩٨٨ . ويأتي هذا التعاون بشكل خاص والتعاون في إطار الإقليمية الجديدة بشكل عام نتيجة لعدة عوامل يمكن إدراجها على النحو التالي :(٧)

أولاً : التحول في بنية النظام الدولي سواء على المستويات السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية مما أثر على سياسات وأنماط التفاعل الدولي كما أثر على السياسات الخارجية التي تنتهجها الدول والوحدات الدولية.

ثانياً : تراجع أهمية الجغرافية الاقتصادية على ضرورة التنسيق المتعدد الأطراف للسياسات النقدية والمالية في مواجهة سيطرة القوة العظمى، خاصة وأن انتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى إتاحة مساحة من الحرية للدول النامية وبعض القوى الإقليمية منه بالمصالح العالمية ومصالح الدول الكبرى. ومن ثم، يركز هذا المفهوم على ضرورة توافر عدة شروط مثل: الالتزام بقواعد ومبادىء الاتفاقية العامة لتحرير التجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ذلك أهمية إيجاد أجندة اقتصادية محددة تؤكد على تعظيم العائد الاقتصادي لجميع الفاعلين الاقتصاديين وفق عمل قوى السوق التنافسي.

وعلى صعيد العلاقات ما بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي فقد سعت الاتفاقية التي وقعها مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٨٨ إلى:

١- تقوية الروابط بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي بوضع هذه العلاقات في إطار مؤسسي تعاقدي وتوسيع وتنمية التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والتكنولوجية.

٢- المساهمة في تقوية عملية التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتقوية دور مجلس التعاون في عملية الاستقرار والسلام في المنطقة.

٣- تسهيل عملية تحويل التكنولوجيا من خلال المشروعات المشتركة وترقية التعاون في مسائل المعايرة وتسهيل الأعمال المشتركة في مجال الطاقة وأعمال تبادل الخبرات وبرامج التدريب والدراسات المشتركة في تحليل وصنع تجارة النفط والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية مع بذل محاولات لخلق ظروف أكثر ملاءمة للاستثمار من كل الجانبين لدى الآخر.(٨)

وتهدف هذه الدراسة عبر محاورها المتتالية إلى الوقوف على بداية العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي من خلال الخلفية التاريخية لهذه العلاقات ثم التطورات التي لحقت بمسيرة هذه العلاقات حتى الوقت الراهن. بالإضافة إلى ذلك تحاول الدراسة تناول أهم المشكلات والعوائق التي تقف أمام تنمية هذه العلاقات، ثم أهم طرق دفعها وتنميتها. وذلك من خلال محاولة الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية :

ما هي أهم الأهداف الاستراتيجية التي يسعى مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيقها من خلال علاقته بالاتحاد الأوروبي؟ وما هي الميزة النسبية التي تقدمها هذه العلاقات مقارنة بعلاقات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ببقية الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الدائرة الآسيوية على سبيل المثال؟ كيف تطورت العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي؟ وما هي المراحل التي مرت بها العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي؟ وما هي الجذور التاريخية لتلك العلاقات؟ ما هي أهم المشكلات التي تواجه هذه العلاقات؟ وكيف يمكن مواجهتها؟ وفي هذا الإطار سيتم تقسيم الدراسة إلى عدة

محاور على النحو التالي :

أولا : الخلفية التاريخية للعلاقات الخليجية الأوروبية.

ثانيا : المصالح المتبادلة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً : تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي.

رابعاً : عوائق علاقات دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي.

خامسا : سبل دفع علاقات دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي.

خاتمة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الدائرة الأوروبية والدائرة الآسيوية.

(١)

الخلفية التاريخية للعلاقات الخليجية الأوروبية

ترتبط القارة الأوروبية بعلاقات مع دول مجلس التعاون بشكل خاص، وبالدول العربية بشكل عام بعلاقات تاريخية ضاربة في القدم، إضافة إلى العلاقات السياسية في التاريخ الحديث والمعاصر، وزيادة العلاقات الاقتصادية على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين.(٩)

غير أن انتهاء فترة الحرب الباردة وتداعياتها في العلاقات الدولية قد ترتب عليه عدد من التطورات النوعية في العلاقات العربية الأوروبية، حيث أولى الاتحاد الأوروبي أهمية متقدمة للدول العربية في أجندة السياسة الخارجية الخاصة به، حيث حسم خيار المنطقة في التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وبالعودة إلى الجذور التاريخية وبدايات هذه العلاقات، فإن التفاعل بين القارة الأوروبية ومنطقة الخليج العربي بدأ مع بداية القرن التاسع عشر مع سيطرة القوى الأوروبية على منطقة الخليج العربي ضمن خطة هذه الدول لمواجهة توسع محمد علي خلال السنوات ١٨٣٩-١٨٤٠ . كما هدفت القوى الأوروبية إلى توفير

الموارد اللازمة لحفر قناة السويس لتربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر والتي تم افتتاحها سنة ١٨٦٩. (١٠)

ومع نهاية القرن التاسع عشر وقعت مصر، والسودان، وإمارات الخليج العربي تحت الاحتلال البريطاني. حيث مثلت هذه الأحداث بداية للمطامع الإنجليزية والفرنسية في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر. وخلال الحرب العالمية الأولى مثلت منطقة الخليج العربي والبلاد العربية ككل أحد أهم مسارح الحرب ضد العثمانيين، فقد كان العرب ومنهم الشريف حسين حاكم مكة متحالفين مع البريطانيين والفرنسيين في مواجهة العثمانيين رغبة في إقامة دولة عربية في شبه الجزيرة العربية، ولكن ما حدث لاحقاً أن أدى انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى تقسيم المنطقة بين القوتين الأوروبيتين الإنجليزية والفرنسية.

من ناحية أخرى، كان التقارب الجغرافي عاملاً مهماً في صياغة هذه العلاقات ونسج الروابط وتواصل التاريخ المشترك بين أوروبا والدول العربية ومن ثم دول مجلس التعاون منذ فترات تاريخية طويلة. كما امتدت الدول الإسلامية في مدى الفترة من ٧٥٠ ميلادية حتى سنة ١٤٥٣ ميلادية لتشمل معظم أراضي الإمبراطورية الرومانية فيما عدا فرنسا وإيطاليا. ومع انهيار وتفكك الدولة العثمانية، بدأت معظم الدول العربية، ومنها دول مجلس التعاون تخضع للانتداب والوصاية ثم الاستعمار المباشر للقوى الأوروبية الرئيسية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ بدأت الدول العربية في الحصول على استقلالها. ومن ثم، شهدت العلاقات بين الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص تحولاً جذرياً تمثل في تطور العلاقة بين الطرفين الخليجي والأوروبي لتصبح علاقات بين دول ذات سيادة، وليست علاقات بين دول مستعمرة ودول مستعمرة.

وبالنظر إلى العلاقات العربية الأوروبية، فقد بدأت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات تشهد عدة تحولات من خلال إنشاء حوار حول القضايا التي تجد اهتماماً مشتركاً على الأجندتين العربية والأوروبية عن طريق عدة مبادرات ومنها «الحوار العربي والأوروبي» الذي تعرض للعديد من النكسات بسبب تباين الأولويات بين طرفي الحوار. فعلى حين ركز الطرف الأوروبي على قضايا التعاون الفني والاقتصادي وعلى رأسها الطاقة التي تمثل أهم بنود التعاون الاقتصادي بين

الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، كان تركيز الطرف العربي على القضية الفلسطينية كموضوع رئيس للحوار، وهو ما أدى إلى تجميد الحوار ثم أعيد مرة أخرى سنة ١٩٨٩، ثم واجهته العديد من المشكلات الأخرى.(١١)

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة في النظام الدولي سنة ١٩٩١، سعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى بناء علاقات استراتيجية وفتح قنوات جديدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القوى الجديدة في آسيا وروسيا. ومن ثم، نشأت حوارات استراتيجية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي. كما نشأت حوارات استراتيجية بين دول مجلس التعاون وبين الصين واليابان.(١٢)

كما ساعدت التحولات في النظام الدولي على تنمية العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي واهتمام الأخير بتدعيم تلك العلاقات، حيث أدى انتهاء نظام القطبية الثنائية، إلى أن أصبح النظام الدولي يتشكل من مجموعة من الفاعلين الإقليميين التي تقوم بينهم علاقات إقليمية متشابكة.

(٢)

المصالح المتبادلة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي

على الرغم من قدم العلاقات بين الجانبين الخليجي والأوروبي والتي تزيد عن قرنين، إلا أن هذه العلاقات لم تسر على وتيرة واحدة، حيث اتخذت مراحل مختلفة تنقسم إلى ثلاث مراحل أساسية. تمثلت المرحلة الأولى في العلاقة بين قوة استعمارية وأقاليم مستعمرة. بينما تمثلت المرحلة الثانية في العلاقة بين دول ذات سيادة، وهي تلك المرحلة التي أعقبت حصول دول مجلس التعاون على استقلالها. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في العلاقة بين منظمتين إقليميتين. وهي تلك المرحلة المعاصرة من العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي.

دفعت المصالح المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون كل طرف

لتوثيق التعاون مع الطرف الآخر والحرص على إدخالها ضمن أطر تنظيمية تهدف إلى دعم وتعظيم استفادة كل جانب من هذه العلاقات. ويمكن تقسيم أهم المصالح الخليجية لدى الاتحاد الأوروبي، ومصالح الاتحاد الأوروبي لدى دول مجلس التعاون على النحو التالي :

(أ) – مصالح دول مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي:

يسعى مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال علاقاته مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق عدة مصالح تتنوع أبعادها ما بين الاقتصادية والسياسية والتجارية، وإن كانت المصالح الاقتصادية تتصدر هذه المصالح، التي يمكن تناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً – أهمية فتح سوق الاتحاد الأوروبي للمنتجات الخليجية :

حيث يبلغ عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠٠٢ ،٣٧٩,٤ مليون نسمة منهم ٣٠٥,١ مليون نسمة تقع داخل منطقة اليورو(١٣). مما يعني أن فتح سوق الاتحاد الأوروبي يمثل رواجاً حقيقياً لمنتجات دول مجلس التعاون ويوجد فرصاً عديدة لمضاعفة قيمة صادراتها، وزيادة نسبة الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون.

ثانياً – الخبرة الأوروبية في تحقيق الوحدة الاقتصادية:

التعاون ما بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي يعني التعاون بين تكتلين إقليميين اختلفت وتباينت مستويات الوحدة التي حققها كل طرف. ففي حين بدأت الأولى سنة ١٩٨١، بدأت الثانية سنة ١٩٥٠م. وما دام أن كليهما قد نشأ لتحقيق الوحدة الاقتصادية ثم السياسية، فإن توثيق العلاقات بينهما يزيد من إمكانية الاستفادة من الخبرة الأوروبية في تحقيق الوحدة النقدية التدرجية عبر جدول زمني مطول، وهو ما بدأت دول مجلس التعاون في تحقيقه. حيث دشنت الاتحاد الجمركي فيما بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة

٢٠٠٣، كما وضعت جدولاً زمنياً للوصول إلى الوحدة النقدية مع بداية سنة ٢٠١٠م حيث أقرت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثالثة والعشرين والتي انعقدت بالدوحة سنة ٢٠٠٢ إقامة سوق مشتركة وتبني عملة موحدة عبر جدول زمني بحيث يبدأ العمل بتلك العملة الموحدة سنة ٢٠١٠، وذلك هو الهدف الذي سعت الدول الأعضاء لتحقيقه منذ نشأة المجلس سنة ١٩٨١(١٤).

ثالثاً – نقل التكنولوجيا المتطورة وتبادل مجموعات الخبراء:

داخل نطاق الاتحاد الأوروبي هناك ثلاث دول ضمن الدول الصناعية الكبرى (ألمانيا، وإنجلترا، وإيطاليا). ومن ثم، فالعلاقات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون تتيح للأخيرة الاستفادة من التقنيات العلمية المتقدمة داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك إما عن طريق إيفاد المبعوثين والدارسين أو إقامة المشروعات البحثية المشتركة خاصة في مجالات الطاقة ومصادر الطاقة البديلة وحماية البيئة.

رابعاً – تشجيع الاستثمارات الأوروبية في دول مجلس التعاون :

حيث تسهم زيادة الاستثمارات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي داخل دول مجلس التعاون في نقل التكنولوجيا المتطورة، وتوفير عدد من فرص العمل، وتشجيع الصناعة، ومن ثم تنويع مصادر الدخل القومي لدول مجلس التعاون، وزيادة نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون، وتنويع مصادر الدخل القومي.

(ب) – مصالح الاتحاد الأوروبي لدى دول مجلس التعاون:

ومن ناحية أخرى، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق عدة مصالح من خلال إقامته لشبكة علاقات مع دول مجلس التعاون، ومن هذه المصالح:

أولاً – أهمية الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون :

ترجع أهمية موقع دول مجلس التعاون إلى سيطرتها على طرق الملاحة البحرية الدولية بين الشرق والغرب بتحكمها في مضيق هرمز والذي تعبره ناقلات النفط إلى موانىء غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبقية الدول المستوردة للنفط مثل الهند والأقطار الأفريقية.

ومن ثم، يتصل الخليج العربي بالمحيط الهندي عبر بحر العرب من خلال مضيق هرمز والذي يمثل أهمية خاصة ومحورية بالنسبة للطريق الملاحي الدولي. كما تتحكم في طريق الملاحة البحرية عبر هذا المضيق – مضيق هرمز– مجموعة من الجزر الحيوية مثل جزر سلامة التي تقع داخل المضيق وتتحكم في الطريق الملاحي الدولي، بالإضافة إلى ذلك توجد عدة جزر أخرى– والتي لا تتبع جميعها دول مجلس التعاون – مثل جزيرة الغنم، وجزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى، جزيرة أبو موسى، جزيرة هرفر، جزيرة ديجو جارسيا والتي تسيطر على طريق الملاحي في المحيط الهندي والمتجه إلى مضيق هرمز، ومضيق باب المندب ومضيق ملقا(١٥).

ثانياً – أهمية منطقة دول مجلس التعاون كأكبر مصدر للنفط الخام من حيث الإنتاج والاحتياطي العالمي :

تملك دول مجلس التعاون أكبر احتياطي من النفط على مستوى العالم، والذي يبلغ حوالي ٤٥٪ إلى ٤٧٪ من الاحتياطي العالمي. ومن ثم، تمثل دول مجلس التعاون أهمية استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك، تمتلك دول مجلس التعاون ١٤,٥٪ من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم. كما يشغل البترول ثلثي واردات الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون كما تمتلك المملكة العربية السعودية وحدها نحو ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي(١٦).

وبالنظر إلى جدول رقم (١) نجد أن المملكة العربية السعودية تتصدر دول مجلس التعاون في احتياطي النفط الخام خلال السنوات ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ والذي بلغ ٢٦١,٥ مليار برميل سنة ٢٠٠٠، تليها الإمارات العربية المتحدة الذي بلغ ما تمتلكه من احتياطي للنفط الخام ٩٧,٨ مليار برميل سنة ٢٠٠٠ . وتعتبر الكويت

صاحبة ثالث احتياطي من النفط الخام بين دول مجلس التعاون والذي بلغ ٩٦,٥ مليار برميل خلال السنوات ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٠ .

وقد تراوحت كميات الاحتياطي من النفط الخام لدول مجلس التعاون خلال الفترة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٠، ما بين الثبات والاتجاه إلى الارتفاع والاتجاه إلى الانخفاض. وإن كانت معدلات التغير جاءت بنسب ضئيلة.

فالإمارات العربية المتحدة انخفضت فيها نسبة الاحتياطي من النفط الخام ما بين ٩٨,١ مليار برميل سنة ١٩٩٦ إلى ٩٧,٨ مليار برميل سنة ٢٠٠٢ . كذلك، انخفضت كمية الاحتياطي من النفط الخام لدى البحرين من ٠,٢١ مليار برميل سنة ١٩٩٦ إلى ٠,١٥ مليار برميل سنة ٢٠٠٠ , بينما مثلت المملكة العربية السعودية (والمالكة لأكبر احتياطي من النفط الخام)، وقطر والكويت الفئة التي لم يتغير ما لديها من احتياطي من النفط الخام داخل دول مجلس التعاون. حيث كان احتياطي النفط الخام للمملكة العربية السعودية ٢٦١,٥ مليار برميل خلال الفترة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٠ . كما ثبت احتياطي النفط الخام لدى قطر عند معدل ٤,٥ مليار برميل. كذلك، كان احتياطي النفط الخام لدى الكويت ٩٦,٥ مليار برميل خلال الفترة ذاتها.

من ناحية أخرى، زاد احتياطي معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الغاز الطبيعي خلال الفترة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٠ . حيث اتجهت كميات الاحتياطي من الغاز الطبيعي لكل من البحرين والكويت نحو الانخفاض، بينما زاد الاحتياطي من الغاز الطبيعي لدى بقية الدول. وهو ما يشير إلى زيادة العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج في مجال التنقيب عن حقول الغاز الطبيعي.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن أكبر نسبة زيادة في احتياطي الغاز الطبيعي كانت لأكبر دول مجلس التعاون إنتاجا للغاز الطبيعي (قطر)، حيث زاد احتياطي قطر من الغاز الطبيعي من ٨٥٠٠ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٦ إلى ١١١٥٢ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٠م.

كذلك، زاد احتياطي الغاز الطبيعي لدى سلطنة عمان، حيث أصبح ٨٢٩ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٠، بعد أن كان ٧٦٩ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٦ . كما زاد

احتياطي الإمارات العربية المتحدة من ٥٧٨٤ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٦، إلى ٦٠٠٦ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٠ وبالمثل تعرض احتياطي المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي إلى الارتفاع. حيث وصل إلى ٦,٥٤ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٠، بعد أن كان ٥٣،٥٤ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٦م.

أما على صعيد الدول التي اتجه فيها الاحتياطي من الغاز الطبيعي إلى الانخفاض (البحرين، والكويت)، بالنظر إلى معدلات هاتين الدولتين خلال الفترة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٠، نجد أن معدلات الاحتياطي قد تراوحت بين الانخفاض والارتفاع. فعلى حين كان احتياطي الغاز الطبيعي في البحرين ١٣٢ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٦، زاد إلى ١٤٢ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٧، ثم تحول إلى الانخفاض بحيث وصل إلى ١١٨ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٨، ثم وصل إلى ١١٠ مليارات متر مكعب خلال السنوات ١٩٩٩، ٢٠٠٠ . وبالمثل أخذ احتياطي الغاز الطبيعي في الكويت ذات التطورات. حيث اتجه إلى الزيادة سنة ١٩٩٧ ليصبح ١٤٩٠ مليار متر مكعب بعد أن كان ١٤٨٩ سنة ١٩٩٦، ثم اتجه إلى الانخفاض ليصبح ١٤٨٢ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٨ ثم ١٤٨٠ مليار متر مكعب خلال السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٠ .

ويعتبر النفط من أهم مكونات استهلاك دول الاتحاد الأوروبي من الطاقة والذي يصل إلى ٤٥٪ من إجمالي استهلاكها من الطاقة، وكانت دول مجلس التعاون المصدر الوحيد لواردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة سنة ١٩٩٤ . من ناحية أخرى، تشير بعض التقديرات إلى ارتفاع نسبة استهلاك دول الاتحاد الأوروبي من الطاقة إلى ما بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من استهلاكها الحالي للطاقة بحلول سنة ٢٠١٠، مما يعني زيادة اعتمادها على النفط الخليجي. كما أثرت الثروة النفطية لدول مجلس التعاون على زيادة تأثير دول مجلس التعاون من خلال الفائض المالي الذي امتلكته تلك الدول نتيجة عائداتها النفطية. بالإضافة إلى القفزة السريعة التي عرفتها الدول الأوروبية في استهلاك النفط بسبب النمو الصناعي والاستهلاكي، حيث تجاوزت نسبة الزيادة في استهلاك النفط ٢٠٠٪ خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٣م.

ومنذ فترة طويلة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن توثيق العلاقة مع التكتلات الدولية والدول المصدرة للنفط ركناً أساسياً من أركان سياسة الطاقة للاتحاد

الأوروبي نتيجة لضمانها تدعيم الجهود المشتركة لتطوير احتياطات الطاقة غير المتطورة وتشجيع التنسيق في مجال موارد الطاقة المتجددة.

ثالثاً - الاستثمارات الأوروبية داخل دول مجلس التعاون :

تتوزع استثمارات الاتحاد الأوروبي داخل دول مجلس التعاون عبر القطاعات الصناعية المختلفة وأهمها قطاع البتروكيماويات. وإن كان حجم الاستثمارات الأوروبية في دول مجلس التعاون لا يمثل أكثر من ١٪ من الاستثمارات الأوروبية الدولية المباشرة(١٧).

رابعاً - سوق دول مجلس التعاون كسوق اقتصادية مستهلكة لمنتجات الاتحاد الأوروبي :

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى زيادة صادراته إلى دول مجلس التعاون التي تتمتع بمستويات دخل مرتفعة وفقاً للمستويات العالمية. وهذا السوق تتسع مساحته إلى ٢,٠٦ مليون كيلو متر مربع، ويصل تعداد سكانه إلى ٢٨ مليون نسمة. والذي يضم ست دول عربية (المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة). وتتنوع صادرات الاتحاد ما بين المعدات الثقيلة، والأجهزة الكهربائية بشكل أساسي بالإضافة إلى قائمة متنوعة من المنتجات الأوروبية التي تجد لها سوقاً داخل دول مجلس التعاون.

ويمكن القول: إن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تحقيق عدة أهداف من خلال علاقاته مع دول مجلس التعاون. وتأتي هذه الأهداف على النحو التالي(١٨):

١- دعم الاستقرار في الإقليم لتأمين وصول النفط والغاز الطبيعي مما يعني استقرار الاقتصاد العالمي. ويتطلب ذلك تكامل الدول مع بعضها البعض.

٢- دعم مشاريع التنمية التي وضعتها دول مجلس التعاون من خلال تكثيف التعاون بين الطرفين الاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون لدول الخليج في مجالات التنوع الاقتصادي والاستثمار والتعليم.

٣- ضمان استقرار أسعار النفط والغاز الطبيعي في معدلاتها. وفي هذا الإطار، يدخل الاتحاد الأوروبي كشريك مع دول مجلس التعاون في مشروعات الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالبحث عن تعظيم الاستفادة من المصادر التقليدية للطاقة وغير التقليدية.

٤- زيادة تواجد الاتحاد الأوروبي في منطقة دول مجلس التعاون، نتيجة الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول، وحماية مصالحه المتزايدة في هذا الإقليم، وضمان زيادة مكاسب الاتحاد الأوروبي الذي يرى أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب المزيد من الاندماج والدخول في مشروعات وخطط اقتصادية وثقافية مع دول مجلس التعاون.

(٣)

تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي

بدأ الحوار بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين الاتحاد الأوروبي بعد حرب ١٩٧٣، بعد اندلاع أزمة البترول، حيث كانت لدول الخليج في ذلك الوقت علاقات مع الدول الأوروبية بشكل ثنائي فقط، سواء كانت علاقات دبلوماسية أو غيرها من العلاقات. كما كان لبريطانيا خاصة مصالح تخدمها العلاقات الثنائية في منطقة الخليج العربي، حيث كان تصريح كوبنهاجن لسنة ١٩٧٣ قد دعا إلى إجراء مفاوضات تضم نطاقاً واسعاً من البنود تهدف إلى مناقشة أوضاع التنمية في دول الخليج وسبل دفعها، بالإضافة إلى استيراد البترول من تلك الدول التي تملك ما نسبته ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي لانتاج النفط(١٩).

وقد لعبت البيئة الإقليمية والدولية دوراً محورياً في نشأة وتطور سياسات دول مجلس التعاون، وقد تمثلت البيئة الإقليمية في قيام الثورة الإيرانية ونشوب الحرب الإيرانية العراقية، أما البيئة الدولية فتمثلت في الحرب الباردة بين القوتين الأمريكية والسوفييتية، بالإضافة إلى الغزو السوفييتي لأفغانستان. بالإضافة إلى ذلك فرضت بعض العوامل والتحديات الداخلية نفسها ودفعت إلى إنشاء مجلس

التعاون.

وفي هذا الإطار حرص مجلس التعاون على إنشاء علاقات خارجية وأهمها علاقاته مع الاتحاد الأوروبي التي تعددت أبعادها ما بين العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية. ويمكن النظر إلى تلك العلاقات بشيء من التفصيل على النحو التالي:(٢٠)

أولا - العلاقات الاقتصادية :

يستوعب الاتحاد الأوروبي نصيباً كبيراً من صادرات دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالمنتجات البترولية المكررة والصناعات البتروكيماوية والألومنيوم، حيث يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية ضمن المستثمرين الأجانب في دول مجلس التعاون بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويلي الاتحاد الأوروبي اليابان.

ومن ثم، فإن هناك استثمارات مباشرة للاتحاد الأوروبي داخل دول مجلس التعاون في مجالات متنوعة في مجالات التكرير وتوزيع وقود السيارات. ومن ناحية أخرى، فهناك استثمارات لدول مجلس التعاون داخل دول الاتحاد الأوروبي وإن كانت تتركز في محفظة من الاستثمارات في الودائع والسندات والأسهم بصورة أساسية. كما تم تأسيس العديد من المشروعات الاقتصادية المشتركة، يقوم القطاع الخاص لدى الطرفين بتوليها، حيث تتمتع هذه المشروعات الاقتصادية بالمزايا والحوافز الاستثمارية المتميزة لدى دول مجلس التعاون.

ثانياً - العلاقات العسكرية والأمنية :

يمكن تبيين مدلولات العلاقات الخليجية الأوروبية في المجالات العسكرية والأمنية من خلال بيع الأسلحة والحرب العراقية الإيرانية بشكل أساسي. حيث وصلت قيمة مشتريات دول مجلس التعاون من الأسلحة إلى ما يزيد عن ٣١ مليار دولار خلال السنوات الممتدة من سنة ١٩٨٧ إلى سنة , ١٩٩٠ وفي هذا الصدد، تحتل دولتان أوروبيتان الصدارة في بيع الأسلحة وهي بريطانيا وفرنسا حيث تتنافسا مع الولايات المتحدة الأمريكية على مبيعات الأسلحة لدول مجلس التعاون.

كما ساعدت دول الاتحاد الأوروبي دول مجلس التعاون خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية من سنة (١٩٨٠ – ١٩٨٨) ، وذلك من خلال وجود أساطيلها البحرية في المنطقة، على ضمان الأمن في الخليج العربي الذي تمر عبره ٤٥٪ من إمدادات البترول في العالم، مما مكن استمرار شحن هذه الإمدادات النفطية وتصديرها إلى الأسواق الخارجية.

ويمكن أن تشهد العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على الصعيد الأمني تحولات جديدة مع ما يشهده الجانب الأوروبي من تطورات في هذا الصدد. حيث وقعت أربع دول أوروبية وهي، بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، ولوكسمبرج اتفاقاً على تشكيل قوة أوروبية رباعية ببروكسل في أبريل سنة ٢٠٠٣، حيث جاءت تلك القيادة خارج نطاق الناتو بهدف تحسين قدرات القيادة والسيطرة المتاحة للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي(٢١).

مما سبق يتضح تنوع مجالات التعاون لعلاقات دول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من خلال الأجزاء التالية لهذه الدراسة سيتم التركيز على تناول العلاقات الاقتصادية للطرفين، وذلك لعدة أسباب على النحو التالي :

أولا : يحتل البعد الاقتصادي أهمية محورية في سير العلاقات الخليجية الأوروبية، حيث أعقب نشأة مجلس التعاول لدول الخليج العربية، مبادرة المجلس بإقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع الجماعة الأوروبية التي استجابت لتلك المبادرة نتيجة للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات النفطية اللازمة لاقتصادياتها، حيث تعتمد أوروبا اعتماداً شبه كامل على بترول دول مجلس التعاون، ومن ثم، انطلقت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على أساس الاعتماد المتبادل بينهما.

ثانياً – تمتع الاتحاد الأوروبي بتواجد اقتصادي فعال ومؤثر داخل دول مجلس التعاون بينما لا يزال دورها السياسي لا يتوازي مع دورها الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي. فوفقاً لسنة ١٩٩٨ يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مساهم في التجارة الدولية للخدمات حيث يساهم بنصيب قدره ٢٤,٩٪ من التجارة العالمية، في مقابل ٢٠,١٪ للولايات المتحدة.(٢٢) كما أن صادرات الاتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية بلغت حوالي

٣٨٪ من صادرات العالم سنة ١٩٩٩، كما بلغت وارداته ما نسبته ٣٦٪ من واردات العالم في العام ذاته، مما يشير إلى كونه أكبر كتلة اقتصادية في العالم.(٢٣) ومن ثم، تبرز أهمية التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً – عدم بلورة الاتحاد الأوروبي لسياسة خارجية موحدة، مثلما استطاع أن يحقق خطوات متقدمة في اتجاه الوحدة الاقتصادية والنقدية، وتدشين العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). ومن ثم، يصعب تناول علاقات دول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشكل ينظر إلى الأخيرة كوحدة سياسية واحدة بقدر ما هي علاقات لدول مجلس التعاون مع دول أعضاء داخل الاتحاد الأوروبي مثل: العلاقات الخليجية البريطانية، العلاقات الخليجية الفرنسية والتي قد تجد علاقات أمنية عسكرية فيما يتعلق بمبيعات الأسحلة.

رابعاً- تأتي العلاقات بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في شقها الاقتصادي من خلال أطر تنظيمية بدأت باتفاقية التعاون بين الطرفين سنة ١٩٨٨، حيث حرص الطرفان من خلال هذه الاتفاقية على ضرورة التفاوض حول إنشاء منطقة تجارة حرة (وضوح البعد الاقتصادي في هذه العلاقات) بينما لا تزال العلاقات في المجالات الأخرى لا تخضع لأطر تنظيمية ولا يعتبر الاتحاد الأوروبي الفاعل الرئيس فيها في منطقة دول مجلس التعاون.

خامساً : تأتي العلاقات الخليجية الأوروبية في المجالات السياسية في إطار منظمات إقليمية أو دولية أوسع من نطاق الاتحاد الأوروبي، مثل حلف شمال الأطلنطي (الناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، أو الأمم المتحدة كمظلة دولية. وعلى الرغم من اتخاذ الاتحاد الأوروبي بعض الترتيبات المستقلة مثل إنشاء خلية الدفاع المشترك إلا أنها لا تزال في بداية عملها ولم تختبر استقلاليتها بعد.

سادساً: تفرد الاتفاق في مجال التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، حيث تعد المفاوضات الوحيدة المتعددة الأطراف التي عقدها الاتحاد الأوروبي داخل منطقة الوطن العربي، على خلاف التفاوض بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية التي تطل على البحر المتوسط والتي جاءت بشكل منفرد.

ومن ثم، فقد وقع الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفاقية تعاون سنة ١٩٨٨، والذي أقرها الطرفان كل على حدة لتصبح نافذة بدءاً

من سنة ١٩٩٠م. بموجب هذه الاتفاقية يعقد الطرفان اجتماعاً على مستوى وزراء الخارجية مرة كل عام. ومن أهم الأهداف التي سعت هذه الاتفاقية إلى تحقيقها دعم العلاقات التجارية بالإضافة إلى الهدف الأكثر شمولية والمتمثل في دعم استقرار منطقة الخليج كمنطقة استراتيجية هامة في العالم.

وتمثل اتفاقية التعاون بين الطرفين هيكلاً أو آلية للحوار الشامل بهدف توسيع وتعميق العلاقات المتبادلة. حيث حددت الأهداف العامة للاتفاقية في تعزيز وتوسيع علاقات التعاون في الميادين الاقتصادية والفنية والطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم والتقنية والبيئية والمساعدة بخاصة في تقوية عملية التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون.

وقد فصلت الاتفاقية كل أوجه التعاون المطروحة والممكنة للتعاون بين الطرفين الخليجي والأوروبي. ففي الزراعة والصناعات الزراعية والثروة السمكية يتبادل الطرفان المعلومات حول تطورات الإنتاج الزراعي، ووضع التوقعات للإنتاج والاستهلاك والتجارة في الأسواق العالمية، وتطوير الاتصال بين المؤسسات ومراكز البحوث، وذلك بهدف تشجيع إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة. وبالنسبة لقطاع الصناعة يعمل الطرفان على تشجيع وتسهيل جهود دول مجلس التعاون لتنمية إنتاجها الصناعي وتنويعه وتوسيع قاعدتها الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير الاتصالات وعقد الاجتماعات بين الطرفين لتشجيع إقامة المشاريع الصناعية المشتركة. بالاضافة إلى ذلك، تناولت الاتفاقية تشجيع التعاون بين منشآت الطاقة التابعة للدول الأعضاء فيهما بتشجيع الدراسات حول البترول والغاز والمنتجات والصناعات البترولية. وفي مجال العلوم والتكنولوجيا، تتناول الاتفاقية تسهيل الطرفين للتعاون في مجال البحوث والتنمية العلمية. وكذلك، نقل وتطويع التكنولوجيا بين الفعاليات الاقتصادية في دول المنظمتين. العلاقات الخليجية الدولية(٢٤).

وتدار الاتفاقية عن طريق مجلس مشترك على المستوى الوزاري يجمع بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون. والذي يعقد اجتماعاً سنوياً في مدينة خليجية ومدينة أوروبية بالتناوب بدء من سنة ١٩٩٠ حيث دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وقدعقد الاجتماع الأول بمسقط تلاه اجتماع لوكسمبرج سنة ١٩٩١، ثم اجتماع الكويت سنة ١٩٩٢، بروكسل سنة ١٩٩٣، الرياض سنة ١٩٩٤، غرناطة سنة ١٩٩٥،

لوكسمبرج سنة ١٩٩٦، الدوحة سنة ١٩٩٧، دبي سنة ١٩٩٩ . وكان أحدث تلك الاجتماعات المشتركة الاجتماع الذي عقد بالدوحة في ٣ مارس سنة ٢٠٠٣ . حيث تناقش تلك الاجتماعات مسائل وقضايا تسهيل انتقال رجال الأعمال بين الطرفين، وتوفير برامج التدريب المشتركة لتجارة النفط، الغاز الطبيعي، البترول ومنتجاتها، وتوفير بيئات أفضل لزيادة الاستثمار، وزيادة البرامج المشتركة.

الخطوات التنفيذية لاتفاقية التعاون المشترك لسنة ١٩٨٨

على الرغم من أن توقيع الاتفاقية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي كان في سنة ١٩٨٨، ودخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٩٠ إلا أن الخطوات التنفيذية لهذه الاتفاقية وبنودها ظل غير مستغل بشكل واضح أو ملحوظ حتى سنة ١٩٩٥، حيث دفعت الاجتماعات الوزارية المشتركة سنة ١٩٩٧، وسنة ١٩٨٨ التعاون المشترك بحيث يمكن تناول بعض تلك التطورات على النحو التالي:(٢٥)

أولاً – التعاون في مجال المعايير والمقاييس :

وقعت منظمة المعايير والمقاييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمفوضية الأوروبية على مذكرة تفاهم سنة ١٩٩٦، والتي وضعت برنامجاً للتعاون في مجال المقاييس والمعايير لمدة ثلاث سنوات.

وفي هذا الإطار، تولت مجموعة من الخبراء الأوروبيين مهمة عمل بالرياض بالتعاون مع منظمة المجلس للمعايير والمقاييس بحيث تصبح ممثلة للطرف الأوروبي للبرنامج. وقد وضعت تلك المجموعة خطة عمل لوضع معايير في مجال الاتصالات، كما تم إعداد برنامج آخر في نفس المجال.

ثانياً: التعاون الجمركي:

وفي مجال التعاون الجمركي فقد بدأ برنامج سنة ١٩٩٤ لمدة ثلاث سنوات وانتهى سنة ١٩٩٧، على أن تبدأ المرحلة الثانية منه على ضوء الخطوات التي سيحددها مجلس التعاون فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي بين دوله الست الذي بدأ أول يناير سنة ٢٠٠٣ بعد أن كان مقرراً تنفيذه بداية سنة ٢٠٠١.

ثالثاً: التعاون في مجال الطاقة:



عقد مؤتمر الدوحة خلال الفترة من ١٧إلى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٩٦ لمناقشة مجالات استخراج والاستثمار في الغاز الطبيعي، كما عقد مؤتمر بالبحرين خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٩٧ لمناقشة التكنولوجيا المستخدمة لاستخراج البترول والغاز الطبيعي والصناعات القائمة عليها. وخلال الاجتماع الوزاري المشترك سنة ١٩٩٩ والذي عقد بدبي، قرر الطرفان الأوروبي والخليجي عقد اجتماع مشترك حول الطاقة لتشكيل مجموعة عمل تدرس الطاقة بشكل أساسي خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٠.

رابعاً: التعاون في مجال البيئة:

حيث شهد الطرفان الخليجي والأوروبي تعاوناً فيما يتعلق بتلوث المياه البحرية، من خلال إقامة دراسات جدوى حول مدى إمكانية استغلال الموانئ في منطقة الخليج العربي، وقد تم تشكيل مجموعة عمل خليجية أوروبية لدراسة التلوث البحري Marine Workshop والتي بدأت باجتماع عقد في الكويت في الفترة من ٢ إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٩٨، وأسفر هذا الاجتماع بتوصيات للمشروعات المشتركة المستقبلية. كذلك، ففي مجال البيئة كانت هناك جهود أوروبية خليجية مشتركة للبحث في خطورة سوء الإدارة. حيث عقدت ورشة للعمل بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٩٨. بالإضافة إلى على ذلك، قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعداد خطة لمشروع حماية الحياة الطبيعية البحرية والبرية في منطقة الجبيل. وهو ما قد يسهم في خلق شبكة من المحميات البحرية في دول مجلس التعاون تستمد خبرتها في المستقبل من تجربة منطقة الجبيل. بالإضافة إلى ذلك، فهناك عدد من المشروعات المستقبلية للعمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون في مجال تلوث الهواء.

خامساً: مركز الاتحاد الأوروبي الخليجي لتكنولوجيا المعلومات:

وافق المجلس المشترك الأوروبي الخليجي سنة ١٩٩٦ على إقامة مركز الاتحاد الأوروبي الخليجي لتكنولوجيا المعلومات (TIC) بالإضافة إلى موافقته على مشروع دراسة مقر هذا المركز. وفي سنة ١٩٩٨ اعتمد المجلس المشترك الدراسات التي قامت بها المفوضية الأوروبية من خلال هذا المركز. وقد عرض الاتحاد الأوروبي

المساهمة بالنفقات المالية والمتعلقة بالدراسات التنفيذية للمشروع.

منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي Free Trade Area (FTA):

وفقاً لاتفاقية التعاون التي وقعها مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٨، على الطرفين أن يبدءا وفي أقرب فرصة مفاوضات تحرير التجارة حتى يتوصلوا لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين. وبالفعل عقدت أول جلسة مفاوضات في أكتوبر سنة ١٩٩٠ بين الطرفين. وخلال اجتماع المجلس المشترك سنة ١٩٩٩، رحب الطرفان بالاتحاد الجمركي داخل دول مجلس التعاون والذي كان مقرراً أن يدخل حيز التنفيذ سنة ٢٠٠١، ثم تأخر إلى أول يناير سنة ٢٠٠٣. كما تم التوصل إلى قوائم السلع التي ستتمتع بالإعفاء الجمركي. حيث تم عمل ثلاث قوائم والتي أعدها المجلس الأعلى لمجلس التعاون خلال قمته التي عقدت شهر نوفمبر سنة ١٩٩٩. (٢٦)

وفي سنة ١٩٩٨، أكد المجلس المشترك على ضرورة دفع المفاوضات وتدعيمها. وقد بدأت المرحلة الثانية من المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة حيث تضمنت تلك المرحلة تبادل الرؤى بين الطرفين ووجهات النظر حول منتجات بعينها. وفي مارس سنة ١٩٩٩ أدخلت عدة تعديلات من جانب دول مجلس التعاون، كما عقدت جلستان للمفاوضات للنقاش حول المنتجات الصناعية التي دارت حولها خلافات بين الطرفين الخليجي والأوروبي.

وتتباين أهداف الطرفين الخليجي والأوروبي من إنشاء منطقة التجارة الحرة بينهما.(٢٧) فعلى مستوى دول مجلس التعاون، توفر منطقة التجارة الحرة فرصة التمتع بالمعاملة التفضيلية وفتح أسواق الاتحاد الأوروبي للمصدرين بدول مجلس التعاون. كما سيصبح متاحاً للمستهلك في دول مجلس التعاون عدداً من الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي والمعفية من الجمارك، ويشمل ذلك قطاعات متباينة من المنتجات الصناعية ومنها الكيماويات والأدوات الكهربائية ومعدات النقل والمواصلات.

كما ستؤدي منطقة التجارة الحرة إلى انخفاض معدل التبادل exchange rate بين دول مجلس التعاون، والذي يصل إلى ٦,٤٪ وهو أقل منه في حالة الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الجمركي لدول الخليج العربية. بينما ستنخفض نسبة معدل التبادل بالنسبة للاتحاد الأوروبي ما نسبته ٠,٣٪ فقط. كما ستؤدي إلى زيادة نسبة الرفاهية في دول مجلس التعاون ما نسبته ٢,٧٪، على حين سيؤدي الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون إلى ارتفاع بنسبة ١,٩٪ فقط.

وفي هذا الإطار، قد تم إنشاء مجموعات للعمل في مجالات التعاون الصناعي، والطاقة، البيئة، بالإضافة إلى بعض المجالات الأخرى التي تم إدخالها سنة ١٩٩٦، حيث تم إضافة مجالات التعاون غير المركزية مثل التعاون بين الجامعات الخليجية والجامعات الأوروبية، التعاون بين رجال الأعمال، رجال الإعلام. (٢٨)

وبالتالي، فقد اتفق الطرفان الخليجي والأوروبي على إبرام اتفاقيتين تتعلق الاتفاقية الأولى بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والصناعي، بينما تضمنت الثانية وضع جدول زمني للانتقال إلى التبادل الحر بن الطرفين. وإن كانت الاتفاقية الثانية قد واجهت عدة صعوبات قبل تجميدها. (٢٩)

فقد اعتبرت دول مجلس التعاون الصيغة الأولى لاتفاق التبادل الحر غير مرضية بسبب شروطها والمهل المحددة فيه، ثم جاءت الجلسات اللاحقة للمفوضية الأوروبية لترفض الاتفاق بسبب عدم توافر الأغلبية اللازمة لاعتماد الاتفاق، مما أدى إلى تجميد هذا الاتفاق نتيجة لعدة أسباب منها:

- تدخل اليسار إلى جانب كتل الضغط النقابية.

- وقف نواب من اليمين إلى جانب كتل الضغط الصناعية البتروكيماوية والمتخوفة من منافسة الدول الخليجية.

- طرح النواب الخضر مسألة حماية البيئة.

- اعتبار ضمان حقوق الإنسان وكفالة الحريات شرطاً أساسياً لقبول الاتفاق.

ومن ثم، لم تؤد تلك الاتفاقية المبرمة سنة ١٩٩٨ إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين، وإن كانت تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية بالأساس. لذلك، فقد احتوت اتفاقية التعاون التزام الطرفين الخليجي والأوروبي الدخول في مفاوضات

لإنشاء منطقة تجارة حرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي. وفي سنة ٢٠٠١، أضاف الاتحاد الأوروبي شرطاً إضافياً لم تنص عليه الاتفاقية الموقعة سنة ١٩٨٨، حيث تمثل هذا الشرط في ضرورة إقامة اتحاد جمركي بين الدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حتى يتم إنشاء منطقة التجارة الحركة بين دول المجلس والإتحاد الأوروبي. وهو ما عبرت عنه قرارات القمة الحادية والعشرين لمجلس التعاون دول الخليج العربية والتي عقدت بمسقط ديسمبر سنة ٢٠٠١. حيث قررت الدول الأعضاء الاستعداد لإقامة اتحاد جمركي بين أعضائه بدءاً من أول يناير سنة ٢٠٠٣.

وخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين شهدت تلك العلاقات عدة خطوات أدت إلى دفع وازدهار تلك العلاقات؛ فبعد أن كانت المفاوضات بشأن التجارة الحرة ما زالت متعثرة جاء التعاون في مجال الجمارك والإعفاءات الجمركية، حيث عقد اجتماع غرناطة سنة ١٩٩٣، ثم اجتماع الدوحة سنة ١٩٩٥ لتكليف فرق عمل متخصصة تكون مهمتها الأساسية الوقوف على أهم العوائق التي تعترض التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي وسبل علاجها حيث تمثلت تلك العلاقات في:

- تعزيز الحوار السياسي بين الجانبين الخليجي والأوروبي.

- زيادة التعاون الاقتصادي ورسم سياسات واقتراحات من شأنها دفع المفاوضات حول التجارة الحرة.

- تنمية التعاون بشأن المزيد من التعاون وخاصة في المجالات الخاصة بالعلوم والثقافة.

وقد لعبت الهياكل المؤسسية للطرفين دوراً كبيراً ومحورياً في سير هذا التعاون، وقد تمثل ذلك في البرلمان الأوروبي وقمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وقد كان للنفط دور محوري في تشكيل وتطور العلاقات الخليجية الأوروبية، وذلك نتيجة لزيادة الصادرات العالمية من البترول خلال السنوات الثلاثين الماضية من نسبة صادرات دول الخليج العربية من ناحية، بالإضافة إلى امتلاك دول الخليج ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي للبترول العالمي، ونسبة ٢٠٪ من الإنتاج العالمي.

وبالنظر إلى التبادل الاقتصادي ما بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، نجد أن دول مجلس التعاون تحتل المرتبة السادسة في قائمة الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي. وإن كان الاتحاد الأوروبي يحقق فائضاً في ذلك التبادل. وعلى سبيل المثال، بلغت قيمة واردات دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي خلال سنة ٢٠٠٠ ما قيمته ٢٩ مليار يورو، بينما بلغت صادراته للاتحاد الأوروبي ما قيمته ٢٢ مليار يورو. ويمثل البترول حوالي ثلثي صادرات دول مجلس التعاون للاتحاد الأوروبي.

وتتنوع واردات دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي وتأتي في مقدمتها منتجات الصناعات الثقيلة مثل الطائرات، ووسائل المواصلات بشكل عام، وأجهزة توليد الطاقة، الآلات الكهربائية، وتمثل تلك المجموعة ثلث واردات دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك تستورد دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي المعدات والأجهزة الطبية، وعدداً كبيراً من المنتجات الأخرى. (٣٠)

وعلى صعيد الاستثمارات بين الطرفين، نجد أن الاستثمارات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في دول مجلس التعاون قد تراجعت للنصف خلال العامين ١٩٩٩، و ٢٠٠٠. حيث مثلت ٣ مليارات يورو في السنة الأولى، وأصبحت ١,٥ مليار يورو فقط في السنة الثانية. وعلى العكس من ذلك، زادت صادرات دول مجلس التعاون في الاتحاد الأوروبي حيث بلغت ٤ مليارات يورو سنة ١٩٩٩، وارتفعت إلى ٤,٦ مليار يورو سنة ٢٠٠٠.

من ناحية أخرى، يمكن تبين حرص الطرفين الخليجي والأوروبي على دعم وتنمية العلاقات فيما بينهما من خلال الاجتماعات الوزارية المشتركة التي تعقد بشكل سنوي في دولة أوروبية ودولة خليجية على التوالي.

في هذا الإطار، يعكس الاجتماع الوزاري الثالث عشر بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي أهم بنود التعاون والقضايا التي تمثل الاهتمامات المشتركة للطرفين، كما يعكس التهديدات التي يواجهها الطرفان. ومن ثم، فيمكن عن طريق تناول أعمال ونتائج ذلك الاجتماع الوقوف على أهم محاور وتطورات العلاقات ما بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي. وقد انعقد ذلك الاجتماع في شهر مارس سنة ٢٠٠٣، بالدوحة. وعلى الرغم من تطرق الاجتماع للقضايا الإقليمية

المتعلقة بالأوضاع والتطورات التي شهدتها العراق، وإيران، وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى قضايا دولية تهم الطرفين الخليجي والأوروبي مثل الإرهاب، وحقوق الإنسان، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، على الرغم من ذلك، إلا أن القضايا الاقتصادية مثلت المحور الأساسي لاهتمامات الطرفين.(٣١)

فقد ظهر حرص الطرفين على تنمية ذلك التعاون من خلال مستوى التمثيل من الطرفين الخليجي والأوروبي داخل هذا الاجتماع. حيث رأس وفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجية قطر، ورئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد مثل مجلس التعاون عبدالرحمن حماد العطية أمين عام المجلس. وعلى الجانب الأوروبي، رأس الوفد جيورجيوس باباندريوس وزير خارجية اليونان، ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ممثل الاتحاد الأوروبي فرناندو فالينزولا نائب مدير المفوضية الأوروبية، وكذلك حضور نائب مدير مجلس الاتحاد الأوروبي أناستاسيوس فيكاس.

كما سبق هذا الاجتماع اجتماعاً للجنة المشتركة للتعاون ببروكسل، حيث تناول الطرفان المناقشات حول افتتاح بعثة دائمة للاتحاد الأوروبي بالرياض، حيث يهدف الاتحاد الأوروبي من فتح ذلك المقر إلى دفع وتمكين المفاوضات ما بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي حول إنشاء منطقة التجارة الحرة، بالإضافة إلى سد فجوة عدم وجود بعثة دائمة للاتحاد الأوروبي داخل دول مجلس التعاون والتي تمثل استثناء بين الأقاليم المختلفة، حيث تعتبر منطقة دول مجلس التعاون هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لا يوجد بها بعثة دائمة للاتحاد الأوروبي.

وقد أكد الاجتماع الوزاري على ضرورة البناء على الخطوات التي تم إنجازها ومحاولة تحقيق تقدم فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي ومفاوضات إقامة منطقة التجارة الحرة. كما تناول الاجتماع تطور التفاوض بين الطرفين الخليجي والأوروبي حول إنشاء منطقة التجارة الحرة، حيث أشار إلى أنه تم الاتفاق في الاجتماع الذي انعقد في غرناطة بشهر فبراير سنة ٢٠٠٢، على عقد جولات تفاوض بشكل مكثف حيث عقدت خمس جولات للمفاوضات خلال سنة ٢٠٠٢، مما أدى إلى إحراز تقدم ملحوظ خاصة في المسائل التنظيمية. كما بدأت في ٤ مارس سنة ٢٠٠٣ الجولة السادسة للمفاوضات، وذلك

عقب انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك بالدوحة. ومن ثم، فقد ركز الجانبان على ضرورة العمل المشترك من أجل إزالة العقبات التي لا تزال تواجه الطرفين أثناء العملية التفاوضية، حيث تشمل بعض هذه العقبات مسائل لا تتعلق بالتجارة Non-trade elements.

كما رحب الطرفان بتحديد الهدف وتركيز التعاون على زيادة الحوار والفهم المتبادل في المسائل الاقتصادية على وجه الخصوص. وأشار إلى أهمية تكثيف التعاون المشترك في مجال الطاقة من خلال اجتماعات «خبراء الطاقة» والتعاون المستمر لتدعيم تكنولوجيا تحويل الهيدرو كربون Hydrocarbon Technology Transfer. بالإضافة إلى ذلك، أكد الاجتماع على ضرورة إرساء العمل المشترك في مجال الاستثمار وتشجيع جماعات للعمل في مجال دفع الاستثمار.

من ناحية أخرى، تناول الطرفان بالنقاش التطورات التي يشهدها كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي. حيث رحب الاجتماع بالاتحاد الجمركي الذي دخل حيز التنفيذ بين دول مجلس التعاون أول يناير سنة ٢٠٠٣، كما ناقش الاجتماع التطورات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي وأهمها الإنجازات الخاصة بتوسيع العضوية داخل الاتحاد. (٣٢)

من ناحية أخرى شهدت العلاقات الاقتصادية أفاقا جديدة في مجال تبادل الخبرات. حيث أقرت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثالثة والعشرين التي انعقدت بالدوحة سنة ٢٠٠٢ إقامة سوق مشتركة وتبني عملة موحدة عبر جدول زمني يبدأ العمل بتلك العملة الموحدة سنة ٢٠١٠ (هامش رقم ٨ بالدراسة). وفي هذا الإطار، سعى الجانب الخليجي إلى الاستفادة من العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في مجال الخبرة الأوروبية لإرساء الوحدة الأوروبية الموحدة (اليورو).

وانطلاقاً من النجاح الذي حققته خطوة اعتماد اليورو منذ يناير سنة ٢٠٠٢ فقد وافق مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التعاون مع البنك المركزي الأوروبي وتبادل خبرات فيما يتعلق بالمعايير والمقاييس التي تتطلبها مرحلة التحول والانتقال إلى نظام الوحدة النقدية.

وفي هذا الإطار، نظم الاتحاد الأوروبي مؤتمر اليورو والبحر الأبيض المتوسط والخليج بالعاصمة اليونانية أثينا سنة ٢٠٠٣ لتبادل النقاش حول اليورو وتأثيره على منطقة الخليج.

(٤)

عوائق علاقات دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي

لم تكن العلاقات ما بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي تجد الكثافة التي تعكس الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية لكل من الطرفين، كما لم تكن تعكس العلاقات التاريخية والاتصال الجغرافي وحلقات الوصل بين دول الخليج وبعض دول الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، تعتبر دول مجلس التعاون الإقليم الوحيد الذي لا توجد به بعثة دائمة للاتحاد الأوروبي وإن كانت بدأت المشاورات بين الطرفين لفتح مقر للاتحاد الأوروبي بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وقد تعود الأسباب التي تعرقل العلاقات ما بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب يمكن تقسيمها إلى مجموعتين تتعلق الأولى بسياسات إحدى المنظمتين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، بينما تتعلق المجموعة الثانية بطبيعة المنظمتين، هو ما يمكن تناوله بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: تباين الأسباب التي نشأت من أجلها المنظمتان الإقليميتان، الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فعلى حين نشأ مجلس التعاون لأسباب أمنية بالأساس تمثلت في نشوب الحرب العراقية الإيرانية، ثم أعقب ذلك أهداف التعاون الاقتصادي بين الأعضاء وكان آخرها الاتحاد الجمركي مع بداية سنة ٢٠٠٣، فنجد على الوجه الآخر، الاتحاد الأوروبي نشأ بهدف التعاون الاقتصادي ثم بدأ يتقدم بخطوات نحو توحيد السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

ثانياً: تباين الخطوات التي حققها كل من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون نحو الوحدة.

فالاتحاد الأوروبي حقق الوحدة الاقتصادية والنقدية ودشن العملة الاقتصادية

الموحدة (يورو) سنة ٢٠٠٢، بينما لا تزال دول مجلس التعاون في بدايات تحقيق وحدتها النقدية التي يخططها لها أن تدخل حيز التنفيذ سنة ٢٠١٠. وإن كانت دول مجلس التعاون قد استطاعت أن تنشئ اتحاداً جمركياً فيما بينها سنة ٢٠٠٣.

ثالثاً: تصعيد الاتحاد الأوروبي لبعض القضايا ذات البعد السياسي أو البعد الداخلي وجعل التغيير فيها شرطاً لتحقيق تقدم في مفاوضات تحرير التجارة مع دول مجلس التعاون. ومن ذلك على سبيل المثال، استغلال الاتحاد الأوروبي لقضية حقوق الإنسان في تغيير أبعاد وشكل العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون.

وقد لجأ الاتحاد الأوروبي إلى تلك القضية (حقوق الإنسان) لعدم دفع المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة إلى الأمام. وفي هذا الصدد، يرجع الاتحاد الأوروبي سبب التأخير إلى أوضاع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون واعتبارها المعوق لتقدم مسيرة التفاوض وتجاهل الخلاف حو الموقف الأوروبي المتخوف من الآثار السلبية المحتملة لهذه الاتفاقية على صناعات الأسمدة والبتروكيماويات الأوروبية، وهو ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات حمائية ضد سلع دول مجلس التعاون وهو الأمر الذي لا يتماشى مع إجراءات إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي. (٣٣)

رابعاً: الخلافات بين الجانبين حول بعض بنود التبادل التجاري:

وأهمها الخلاف حول ما يُسمى بضريبة الكربون، بالإضافة إلى الخلاف حول تصدير التبروكيماويات الخليجية إلى السوق الأوروبية. وهناك عدة أسباب شكلت الموقف السلبي للاتحاد الأوروبي من استيراد المنتجات البتروكيماوية الخليجية مثل: إن هناك دولاً أوروبية منتجة للبتروكيماويات تعارض إعطاء تسهيلات لاستيراد البتروكيماويات الخليجية مثل أسبانيا، البرتغال وهولندا، بالإضافة إلى أن المؤسسات والشركات المنتجة للبتروكيماويات في دول الاتحاد الأوروبي هي مؤسسات يملكها القطاع الخاص، بينما الشركات المنتجة للبتروكيماويات في دول مجلس التعاون تقع في إطار القطاع العام الحكومي، وهو ما يحول- من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي- دون المنافسة المتكافئة. من ناحية ثالثة، يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة فرض ضريبة البيئة على البترول لعلاج الكربون المتصاعد من البترول الذي يسهم في تلوث البيئة. (٣٤)

خامساً: خفض الاتحاد الأوروبي للامتيازات الجمركية التي كانت تتمتع بها صادرات دول مجلس التعاون:

حيث أصدر الاتحاد الأوروبي في ٩ مارس سنة ١٩٩٥ قراراً بخفض الامتيازات الجمركية التي كانت تتمتع صادرات دول مجلس التعاون بها، وهو ما جاء نتيجة مراجعة الجانب الأوروبي معايير منح هذه الامتيازات لصادرات الدول النامية في نطاق نظام الأفضليات المعممة، بحيث يتم إلغاؤها تدريجياً. ويأتي هذا القرار بالأثر السلبي على واردات الألومنيوم البحرينية وواردات البنزين ومنتجات التكرير السعودية والبتروكيماويات التي تصدرها صناعات دول مجلس التعاون. (٣٥)

سادساً: عدم توافر مؤسسات مالية تقوم بتنفيذ البرامج والمشروعات المشتركة بين دول مجلس التعاون بشكل مستقل ومستمر. بالإضافة إلى عدم توافر جهاز مستقل مشترك يقوم بتمويل المشروعات المشتركة، وهو ما يُسمى بالتمويل المشترك لبرامج الاندماج والذي باستطاعته تخطي مشاكل العمل المشترك.

(٥)

سبل دفع العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي

كما سبقت الإشارة، هناك عدة عوامل تتسبب في بطء العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، ومن أهمها الخلاف بين الطرفين خلال المفاوضات الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدد من القضايا الأخرى. وهناك عدة اقتراحات يتم طرحها لدفع تلك العلاقات وإزالة ما يواجهها من مشكلات، بحيث يقع تنفيذ بعضها على عاتق دول مجلس التعاون بينما يقع البعض الآخر منها على عاتق الاتحاد الأوروبي، كما يتطلب بعض تلك الاقتراحات العمل المشترك بين الطرفين. ويمكن تناول بعض تلك الاقتراحات على النحو التالي:

فيما يتعلق بالاقتراحات التي تقع على عاتق دول مجلس التعاون فمنها على سبيل المثال:

أولاً: تهيئة البيئة المناسبة لزيادة حجم الاستثمارات الخليجية البينية من خلال التوصل إلى اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول العربية موائمة بنود وأحكام هذه الاتفاقيات.

ثانياً: الإسراع بخطوات الوحدة النقدية الخاصة بدول مجلس التعاون وفق الجدول الزمني الخاص بتنفيذها، مما سيزيد من وزن دول مجلس التعاون التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي الذي له سياسة اقتصادية واحدة.

ثالثاً: تنشيط وتوسيع حجم التجارة الخليجية البينية وذلك من خلال الاستفادة من الاتحاد الجمركي الذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة ٢٠٠٣ بالإضافة إلى اعتماد قواعد منشأ تفضيلية موحدة بين دول مجلس التعاون، وتوفير العوامل التي تساعد على تحقيق ذلك مثل، تشكيل لجنة مستقلة لفض النزاعات التجارية، وتعديل القوانين والتشريعات التي تتضارب مع أحكام اتفاقية الاتحاد الجمركي. كما يتطلب ذلك إيجاد صيغة اقتصادية مناسبة لضمان التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رابعاً: تنويع مصادر الدخل القومي لدول مجلس التعاون حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة مناطق التعاون المشترك، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون إلا أن ٩٥٪ من هذا الناتج يرجع إلى صادرات النفط. حيث من الضرورة، أن لاينظر الاتحاد الأوروبي لدول مجلس التعاون على أنه مصدراً للنفط فقط.

وبالنظر إلى جدول (٢)، فإن معدلات الناتج المحلي لدول مجلس التعاون بشكل تجميعي أو بشكل فردي، يلاحظ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠١ عنه في سنة ١٩٩٥، إلا أنه خلال تلك الفترة شهدت النواتج المحلية لدول مجلس التعاون تغيرات ما بين زيادة وانخفاض الناتج المحلي. ومن ثم، تراوحت نسبة الناتج المحلي لمجموع دول مجلس التعاون إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ما بين الارتفاع والانخفاض. فعلى الرغم من زيادة نسبة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون إلى الدول العربية بنسبة ٤٠,١٪ ما بين سنة ١٩٩٥ (٤٢,١٪) وسنة ٢٠٠١ (٤٦,٥٪) إلا أنه خلال تلك الفترة انخفضت هذه النسبة سنة ١٩٩٨ (٤١,٥٪) بنسبة ٢٪ عن سنة ١٩٩٥ (٤٢,١٪) ثم ارتفعت مرة أخرى سنة ١٩٩٩ لتصل هذه النسبة إلى (٤٣,٤٪)، ثم سنة ٢٠٠٠ ترتفع تلك النسبة إلى (٤٦,٦٪)، ثم تنخفض سنة ٢٠٠١ لتصبح نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون (٤٦,٦٪) إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية.

وقد جاءت قطر في مقدمة دول مجلس التعاون التي شهد فيها الناتج المحلي

الإجمالي زيادة كبيرة خلال الفترة من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠٠١. حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة. ففي سنة ١٩٩٥ كان الناتج المحلي لقطر ٨١٣٨ مليون دولار ثم ارتفع إلى ١٦١٥٢ مليون دولار سنة ٢٠٠١.

كما زاد الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة من ٤٢٨٠٧مليون دولار سنة ١٩٩٥ إلى ٦٧٧٦١ مليون دولار سنة ٢٠٠١، وإن كان قد وصل إلى أعلى مستوياته خلال الفترة من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠٠١ وفي سنة ٢٠٠٠ حيث وصل إلى ٧٠٦٠٦ مليون دولار.

كما زاد الناتج المحلي للبحرين سنة ٢٠٠١ ليصبح ٧٩٣٥ مليون دولار بعد أن كان ٥٨٤٩ مليون دولار سنة ١٩٩٥. كما زاد الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية سنة ٢٠٠١ ليصبح ١٨٦٤٨٩ مليون دولار بعد أن كان ١٢٧٨١١ مليون دولار سنة ١٩٩٥، مما يعني تحقيقه لزيادة قدرها ٤٥,٩٪ خلال الفترة من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠٠١.

كما زاد الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة ٢٣,٥٪ خلال نفس الفترة. حيث وصل الناتج المحلي الكويتي إلى ٣٢٨٠٨ مليون دولار سنة ٢٠٠١، بعد أن كان ٢٦٥٥٤ مليون دولار سنة ١٩٩٥. وبالمثل، زاد الناتج المحلي لسلطنة عمان خلال الفترة من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠٠١ بنسبة ٤٤,٥٪. فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان إلى ١٩٩٤٦ مليون دولار سنة ٢٠٠١ بعد أن كان ١٣٨٠٣ مليون دولار سنة ١٩٩٥.

خامساً: ضرورة استمرار عمل المؤسسات المشتركة لدول مجلس التعاون وزيادة فعاليتها.

منذ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم إنشاء الأجهزة التالية: مؤسسة الخليج للاستثمار، وهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون، والمكتب الفني للاتصالات الذي تم توسيع عضويته وضمه للأمانة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء جهاز وطني في كل دولة من دول مجلس التعاون للتحكم بالكيماويات السامة، ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون، ومكتب البعثة الدائمة لمجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل، واللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون، ومكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون. (٣٦)

وقد حققت هذه الأجهزة عدة إنجازات في التنسيق المشترك لدول مجلس التعاون، ومن المهم استمرار عمل تلك الأجهزة وتعظيم الاستفادة منها حيث سيؤدي ذلك إلى دفع العلاقات على المستويات الداخلية لدول مجلس التعاون والخارجية، مثل علاقات دول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي، حيث يمكن أن يلعب مكتب البعثة الدائمة لمجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في دفع تلك العلاقات عن طريق عقد الاجتماعات المشتركة لكبار المسؤولين والخبراء للبحث في خلافات مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة، واقتراح سبل التوفيق بين الطرفين.

سادساً: الاتفاق على الحد الأدنى من المصالح المشتركة التي تضمن أقل قدر من الخلافات في الرؤى بين دول المجلس، بالإضافة إلى ضرورة التغلب على النزعة القطرية والعمل على تعميق الإرادة السياسية المشتركة التي قام المجلس من أجلها؛ وذلك من خلال إقامة المؤسسات والمشروعات المشتركة، وتعزيز التواصل المهني بين العاملين في مختلف دول مجلس التعاون. ويعزز هذا الاتجاه ضرورة سعي دول مجلس التعاون إلى تجاوز مشكلات الحدود، من خلال قيام مجلس التعاون بوضع آلية مناسبة تضمن التوصل إلى حلول كافية لبقية المشكلات المتعلقة بالحدود، حيث قطعت دول مجلس التعاون شوطاً كبيراً في تصفية الخلافات الحدودية فيما بينها.

أما فيما يتعلق بالاقتراحات التي تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي فيتمثل أهمها في:

إزالة الاتحاد الأوروبي للعقبات التي يفرضها في تجارته مع دول مجلس التعاون. حيث تكمن نقاط الخلاف الأساسية بين الطرفين في أن الاتحاد الأوروبي يفرض نسبة ٦٪ رسوماً جمركية على صادرات الألومنيوم الخليجية على الرغم من أن دول مجلس التعاون قد أوفت بالتزامها بإقامة اتحاد جمركي بين أعضاء المجلس منذ بداية سنة ٢٠٠٣، كما وحدت تعريفتها الجمركية بنسبة ٥٪.

وأخيراً، هناك عدة اقتراحات هامة لدفع العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، والتي تتطلب التعاون المشترك بين طرفي هذه العلاقات. ويمكن إدراج بعضها من خلال السطور التالية على النحو التالي:

أولاً: توفير قاعدة معلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي توافر المعلومات إلى سهولة الاتصال وتبادل المشروعات ومتابعة تنفيذها.

ثانياً: تفعيل القطاع غير الرسمي في التعاون بين الطرفين، وزيادة دوره من خلال تكثيف لقاءات رجال الأعمال ومجموعات الخبراء، حيث يمكن أن توضع آلية محددة يتم من خلالها تشكيل مجموعات من الخبراء والاقتصاديين ورجال الأعمال من الطرفين تعقد بينهما اجتماعات سنوية أو نصف سنوية، وتكون مهمتها تنمية العلاقات الاقتصادية وبحث التبادل التجاري بين الطرفين.

ثالثاً: تكوين منتدى للحوار الخليجي الأوروبي يقر لنفسه نظاماً داخلياً ويضم الخبراء المتخصصين من جانب الاتحاد الجمركي ودول مجلس التعاون بحيث يمكن أن تعقد اجتماعات بصورة دورية نصف سنوية، ويتولى اقتراح وتطوير آفاق التعاون بين الجانب في مختلف المجالات التعاون الممكنة. (٣٧)

رابعاً: الاهتمام بالتعاون الثقافي بين الطرفين الخليجي والأوروبي، وقد يكون ذلك من خلال تبادل الطلاب بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي، والتعاون في مجال التعليم، بحيث يتم التعويل على الجوانب الثقافية لدفع العلاقات بين الطرفين، وتصحيح بعض الصور الثقافية المشوهة عن الدول العربية والإسلامية لدى الغرب من خلال الاتحاد الأوروبي.

وتأتي زيادة إمكانية ذلك التبادل والتعاون الثقافي مع الاهتمام الأوروبي بإنعاش حوار الحضارات. (٣٨)

خامساً: دفع المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة. حيث يمثل تدشين منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي فتح مجالات واسعة للمنتجات الخليجية ومن ثم تنويع مصادر الدخل القومي لدول مجلس التعاون.

سادساً: زيادة الاستثمارات بين الطرفين. حيث تمثل استثمارات الاتحاد الأوروبي داخل دول مجلس التعاون ١٪ من استثمارات الاتحاد الأوروبي على مستوى العالم، رغم توافر فرص عديدة للاتحاد الأوروبي للاستثمار بدول مجلس التعاون من خلال مشروعات الطاقة، وبناء المصانع، كما تأتي ضرورة تنويع الاستثمارات الخليجية في الاتحاد الأوروبي حيث يقتصر معظمها على حافظات السندات.

خاتمة.. مجلس التعاون لدول الخليج بين الدائرة الأوروبية والدائرة الآسيوية

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذات الأهمية الجغرافية والاقتصادية، بين عدة دوائر استراتيجية. ومنها الدائرة الأوروبية (التي تم تناولها من خلال هذه الدراسة)، والدائرة الآسيوية، وترتبط دول مجلس التعاون بمصالح متعددة الأبعاد مع كل من هاتين الدائرتين.

وتتسم العلاقات الاقتصادية الخليجية الآسيوية بقدر كبير من التفاعل والأهمية للطرفين، وذلك مقارنة بواقع العلاقات العربية الآسيوية بشكل عام. وتكفي الإشارة إلى درجة اعتماد الدول الآسيوية على بترول دول الخليج، وبالأخص حاجة اليابان والصين إلى البترول، والحاجة المتزايدة إلى الغاز القطري. وبالنظر إلى الميزان التجاري بين الدول الخليجية واليابان والصين، نجد أنه يميل إلى صالح الدول الخليجية. كما تقع العديد من الدول الشرق آسيوية في قائمة أهم الدول التي تتعامل معها الدول الخليجية تجارياً، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً لتعميق التعاون بين مجموعة هذه الدول ودول الخليج تجارياً واقتصادياً.(٣٩)

من ناحية أخرى، فقد أدت التحولات داخل النظام الدولي فيما يتعلق بمراكز القوة، خاصة في القوة الاقتصادية وانتقالها إلى القارة الآسيوية، إلى زيادة الوزن الاقتصادي الدولي للدول الآسيوية، خاصة دول النمور الآسيوية واليابان والتي حققت معدلات نمو مرتفعة في فترة زمنية قصيرة بالإضافة إلى تحقيق معدلات متوازنة لتوزيع الدخل.(٤٠)

أما العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي فتمتد جذورها- وكما اتضح من خلال الدراسة - إلى قرنين. ومن ثم، هناك جذور تاريخية عميقة تدعم العلاقات بين الطرفين، بالإضافة إلى التجاور الجغرافي، والمصالح الاقتصادية التي يسعى الطرفان إلى تنميتها خلال العقدين الأخيرين، والعلاقات الإقليمية بين المنظمتين التي أصبحت سمة من سمات العلاقات في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبية الثنائية.

من ناحية ثانية، فهناك مناطق تتقاطع فيها هذه الدوائر؛ حيث ترتبط بعض

الدول العربية المتوسطية باتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وبعد توسع الاتحاد الأوروبي في أول مايو سنة ٢٠٠٤ ليشمل ٢٥ دولة ويصبح بذلك ثالث تجمع سكاني بعد الصين والهند، ويأتي قبل الولايات المتحدة وروسيا، بعد هذا التوسع تتبنى فرنسا وأسبانيا توجهاً داخل الاتحاد لإثارة الانتباه إلى أهمية العلاقات مع دول المشاركة العربية الأوروبية وضمان تنمية حوض المتوسط.(٤١) وهو ما يطرح تساؤلاً حول مدى إمكانية انضمام دول مجلس التعاون ضمن الدول العربية الداخلية في اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي؟ وما هي المكاسب التي قد تتحقق لدول مجلس التعاون في حالة تحقق هذه المشاركة؟

ومن ثم، فإلى أي مجال استراتيجي سوف/ ينبغي أن تتجه دول مجلس التعاون؟ فداخل الدائرة الأوروبية توجد ألمانيا ثالث اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان، كما توجد العلاقات التاريخية والتجاور الجغرافي، والإطار التنظيمي لتنمية العلاقات الاقتصادية والمتمثل في اتفاقية التعاون الموقع عليها سنة ١٩٨٨. من ناحية أخرى، هناك شكل آخر للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية والمتمثل في اتفاقيات المشاركة فهل تسعى دول مجلس التعاون إلى الانضمام إليها؟ خاصة بعد توسع الاتحاد الأوروبي وما يمكن أن تمثله اتفاقية المشاركة من فتح أسواق خمس وعشرين دولة لمنتجات دول مجلس التعاون.

أما الدائرة الآسيوية فبها أكبر تجمعين سكانيين في العالم والمتمثل في الصين والهند على التوالي وكلاهما تعتمد على النفط الخليجي بشكل مكثف حيث تصل إلى ٧٥٪ في حالة الصين، و٨٠٪ في حالة الهند. كما أن الدائرة الآسيوية بها اليابان ثاني اقتصاد في العالم، والتي يمكن الاستفادة منها في نقل التكنولوجيا المتقدمة وتطوير الصناعات في دول مجلس التعاون.

إن الحقائق السابقة توضح أن تحقيق أقصى قدر من المصالح الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون يتطلب تنويع العلاقات والشركاء الدوليين، وهو ما يعني ضرورة تنمية دول مجلس التعاون لشبكة علاقاته الخارجية عن طريق إقامة تدعيم علاقاته مع الدائرة الآسيوية، بالإضافة إلى تنمية علاقاته مع الدائرة الأوروبية.

وفي هذا الإطار، تأتي ضرورة زيادة تواجد مشاركة دول مجلس التعاون في المنظمات الإقليمية والدولية لتعظيم مصالحها الاقتصادية والسياسية وتنويع شركائها. ويرتبط بذلك ضرورة تفعيل دور دول المجلس في المؤسسات الإقليمية الجديدة التي نشأت في الفضاء الاستراتيجي الخاص بتلك الدول وتجمعها مع دول جنوبي آسيا. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أهمية تجمع دول المحيط الهندي الذي أنشئ سنة ١٩٩٧، وأيضاً مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا الذي أنشئ سنة ٢٠٠٢. فبالنسبة للمؤسسة الأولى، لا يشارك من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة. ولا يشارك أي من دول المجلس في المؤسسة الثانية، رغم أهميتها كإطار أمني آسيوي شامل. ويعتبر انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتلك المنظمات بمثابة مدخل لحماية مصالحها وتنميتها فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول أعضاء تلك المنظمات. (٤٢)

وعلى مستوى العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي فإن الميزة المقارنة النسبية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون في إنتاج النفط هي التي ساهمت في تمويل الاقتصادات الوطنية لدول مجلس التعاون وهيأت لها تحقيق الخطط التنموية، ومن ثم، تتمتع شعوب دول مجلس التعاون بمستويات دخول فردية متقدمة وفق المعايير العالمية. وفي هذا الإطار، فإن استمرار اهتمام الاتحاد الأوروبي بشؤون وعلاقاته مع دول مجلس التعاون أمر مرهون بأمرين: (٤٣)

الأول: قدرة دول مجلس التعاون على الاحتفاظ بنصيبها من سوق الصادرات النفطية العالمية، واستمرار قدرتها الإنتاجية من هذه السلعة، خاصة في ضوء حقيقة أن مناطق أخرى عديدة في العالم تصدر النفط أو تخطط لتطوير حقولها النفطية واستثمار إنتاجها لأغراض التصدير، وحقيقة إن النفط سلعة غير متجددة وقابلة للنفاد.

الثاني: نجاح القوى الصناعية في التوصل إلى اختراق جوهري في توفير مصادر الطاقة البديلة للنفط خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجي من أجل تطوير بدائل متجددة للطاقة وأقل ضرراً للبيئة من البترول.

وفي هذا الإطار، تأتي أهمية إدراك دول مجلس التعاون لحاجتها الماسة للعمل

على تنويع مصادر دخلها القومي. وذلك استعداداً لمرحلة ما بعد النفط وتجنباً للمخاطر البيئية التي يتسبب بها الاعتماد المكثف على النفط كمصدر للطاقة، مستغلة في ذلك عوائد النفط في بناء قاعدة صناعية حتى تسهم الصناعة بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون. حيث أن تصدير الطاقة يمثل نسبة ٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها.(٤٤)

وفي هذا الإطار، ترى بعض الاتجاهات أن الخصخصة تعد من أهم المداخل الاقتصادية التي يمكن من خلالها لدول مجلس التعاون أن تصل إلى تنويع مصادر الدخل القومي.(٤٥) خصوصاً أنه في ظل استمرار عدم الاستقرار في أسعار وأسواق النفط. مما يعني أن اتباع سياسات تدريجية فاعلة في تبني الخصخصة سيؤدي إلى تخفيض العجز في موازناتها السنوية. كما أن الخصخصة لا تأتي بالضرورة من خلال إلغاء مشاريع البنية الأساسية الحكومية ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، وإنما قد يقوم القطاع الخاص بدور مرادف لعمل الحكومة من حيث إنشاء وإدارة بعض هذه المشاريع، ويترك للمستهلك الاختيار ما بين المكان الذي سيلجأ له للحصول على خدمة معينة.

كذلك، فمن الضروري اهتمام دول مجلس التعاون بإجراء الدراسات والبحوث العلمية حول مصادر الطاقة البديلة عن النفط، خاصة الطاقة الشمسية التي تتوافر بمعدلات ضخمة لدى دول مجلس التعاون، وقد تساعد على انخفاض نسبة التلوث وترشيد استهلاك النفط.

على صعيد العلاقات المشتركة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي فلابد من استكمال المفاوضات والإجراءات اللازمة لفتح مقر بعثة دائمة للاتحاد الأوروبي داخل منطقة دول مجلس التعاون، مما سيسهل متابعة تطور العلاقات بين الطرفين والإسراع بتنفيذ بنود التعاون فيما بينهما.

من ناحية أخرى، فلابد من استفادة دول مجلس التعاون من خبرة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتعليم، والذي يعد من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. خاصة وأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر على صعيد التعليم أكثر تكيفاً مع متطلبات العملية التعليمية وأكثر تقدماً من ناحية المرافق والمنشآت والوسائل والتجهيزات مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى.

بالإضافة إلى أنها تتجه إلى تحقيق التوازن في التعليم بين الإناث والذكور بمعدلات سريعة، بل إن بعض دول مجلس التعاون تتفوق فيها نسب تعليم الإناث على الذكور في التعليم العالي في بعض دول مجلس التعاون ومنها قطر والإمارات العربية المتحدة. وتلك مسألة في غاية الأهمية بالنسبة إلى مجتمعات كانت تتبنى إلى عهد قريب مواقف محافظة تجاه المرأة وتعليم الإناث.(٤٦)

كما يمكن من خلال تعاون مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي تطوير بعض الصناعات المتصلة بصناعات الاتصالات والمعلومات، خاصة وأن تلك الصناعات تعتمد على مواد خام رخيصة ومتوفرة نسبياً في دول مجلس التعاون. (٤٧)

ومن ثم، يمكن قيام صناعة في هذا المجال بالتعاون مع الخبرة التكنولوجية الأوروبية، خاصة في ظل توافر أسواق منتجات مثل هذه الصناعات سواء على المستوى الداخلي لدول مجلس التعاون أو على المستويات الإقليمية والدولية.

وعلى الصعيد الداخلي لدول مجلس التعاون، فمن الضروري متابعة تنفيذ الوحدة النقدية وهو ما تحتاج إليه من سياسات تحضيرية مثل إنشاء بنك مركزي موحد، وتخلي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون عن بعض وظائفها وسيادتها لصالح البنك المركزي الموحد ومراعاة التدرجية. (٤٨)

ومن ثم، فهناك العديد من الفرص لدى الطرفين، الخليجي والأوروبي لدفع وتطوير العلاقات المشتركة بينهما، ومن ثم، دفع عمليات التنمية داخل دول مجلس التعاون، وتنويع مصادر الدخل القومي لها. كما أنه من الضروري على الاتحاد الأوروبي إزالة العوائق التي تحول دون التقدم في مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الطرفين. ومن ناحية أخرى، تأتي ضرورة تنفيذ دول مجلس التعاون لوحدتها الاقتصادية والنقدية وذلك عن طريق الالتزام بالجدول الزمني الذي دشنته قمة مسقط سنة ٢٠٠١ بحيث تحل العملة الخليجية الموحدة محل وحدات دول مجلس التعاون بحلول سنة ٢٠١٠.

جدول رقم (١)

احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٠

الدولة/السنة	الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
	نفط خام	غاز طبيعي	نفط خام	غاز طبيعي	نفط خام	غاز طبيعي	نفط خام	غاز طبيعي	نفط خام	غاز طبيعي	نفط خام	غاز طبيعي
١٩٩٦	٩٨,١	٥٧٨٤	٠,٢١	١٣٢	٢٦١,٥	٥٣ ٥٤	٥,٢	٧٦٩	٤,٥	٨٥٠٠	٩٦,٥	١٤٨٩
١٩٩٧	٩٨,١	٦٠٠٠	٠,٢١	١٤٢	٢٦١,٥	٥٣٥٤	٥,٣	٧٩٣	٤,٥	٨٥٠٠	٩٦,٥	١٤٩٠
١٩٩٨	٩٧,٨	٦٠٠٣	٠,١٦	١١٨	٢٦١,٥	٥٧٩٠	٥,٥	٨١٥	٤,٥	٨٥٠٠	٩٦,٥	١٤٨٢
١٩٩٩	٩٧,٨	٦٠٠٣	٠,١٥	١١٠	٢٦٣,٥	٥٧٩٠	٥,٤	٨٠٥	٤,٥	١٠٩٠٠	٩٦,٥	١٤٨٠
٢٠٠٠	٩٧,٨	٦٠٠٦	٠,١٥	١١٠	٢٦١,٥	٦٠٥٤	٥,٥	٨٢٩	٤,٥	١١١٥٢	٩٦,٥	١٤٨٠

● قيمة احتياطي النفط الخام بالمليار برميل عند نهاية السنة، بينما قيمة احتياطي الغاز بالمليار متر مكعب عند نهاية السنة.

المصدر: البيانات السياسية والجداول الإحصائية، مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الخليجي، (الشارقة: دار الخليج للصحافة، ٢٠٠٢).

جدول رقم (٢)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١ (بالمليون دولار)

السنة/الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الإمارات العربية المتحدة	٤٢٨٠٧	٤٧٩٩٣	٥١١٨٩	٤٨٥٠٠	٥٤٩٤٨	٧٠٦٠٦	٦٧٧٦١
البحرين	٥٨٤٩	٦١٠٢	٦٣٤٩	٦١٨٤	٦٦٢٠	٧٩٦٩	٧٩٣٥
السعودية	١٢٧٨١١	١٥٧٧٤٣	١٦٤٩٩٤	١٤٥٩٦٧	١٦١١٧٢	١٨٨٦٩٣	١٨٦٤٨٩
عمان	١٣٨٠٣	١٥٢٧٨	١٥٨٣٧	١٤٠٨٦	١٥٧١١	١٩٨٢٥	١٩٩٤٦
قطر	٨١٣٨	٩٠٥٩	١١٢٩٨	١٠٢٥٥	١٢٣٩٣	١٦٤٥٤	١٦١٥٢
الكويت	٢٦٥٥٤	٣١٠٦٨	٢٩٨٢٥	٢٥١٢٠	٢٩١٨٧	٣٥٨٣٦	٣٢٨٠٨
مجموع دول مجلس التعاون	٢٢٤٩٦٢	٢٦٧٢٤٣	٢٧٩٥٣٢	٢٥٠١١٢	٢٨٠٠٣١	٣٣٩٣٧٣	٣٣١٠٩١
مجموع الدول العربية	٥٣٣٧٩٣	٦٠٠٨٧٠	٦٢٧٧٢٩	٦٠١٢٨٧	٦٤٤٧١٩	٧٢٧٤٤٥	٧١١٣٠٥
نسبة دول مجلس	٪٤٢,١	٪٤٤,٤	٪٤٤,٥	٪٤١,٥	٪٤٣,٤	٪٤٦,٦	٪٤٦,٥
التعاون إلى إجمالي							
الدول العربية							

المصدر: مجلة شؤون خليجية عدد ٣٤، ص ٢٣٦، صيف ٢٠٠٣.

الهوامش

(١) انظر ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إدارة الشؤون الإعلامية، مسيرة التعاون الخليجي: الأهداف، الانجازات، التطلعات، (قطر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠)، ص ٩٣-٩٩.

(٢) ناجي عباس، دولة الوحدة الأوروبية، (القاهرة: الهيئة العام المصرية للكتاب، ٢٠٠٢)، ص ١٢٨-١٣٢.

(٣) European Commission, European Union Still Enlarging, (Brussels: European Communities, 2001). P. 19.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول تعريف مفهوم الإقليمية وتطوره، وكيف يختلف عن مفهوم الإقليمية الجديدة أنظر: محمد فايز فرحات، الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها: دراسة حالتي الآبك وتجمع المحيط الهندي، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

(٥) Ruland, Jurgen, ASEAN and the European Union: A Bumpy Inter-regional Relationship, a research paper presented at the Center for European Integration Studies, Bonn, 2001. p. 3-5.

(٦) د. علي كنعان، الإقليمية الجديدة والمفتوحة: الأوسطية والمتوسطية، في د. أحمد برقاوي (وآخرون)، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ٢٠٠٤) ص. ٦٩-١٠١.

(٧) محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص ٩٦-١١٢.

(٨) مدحت أيوب، نحو منظور جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شؤون خليجية، عدد ٣٤، ص ١٧، صيف ٢٠٠٣.

(٩) د. عماد جاد، محرر، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١).

(١٠) Mohammad Selim, Trans Medterranean-Gulf Geo-Strategic Link-

ages and their Implications for Gulf Security, paper presented to the third workshop of the International Commission for Security and Co-operation in West Asia (SACWA), Doha, Qatar 5-7 January 2001.

(١١) د. عماد جاد (محرر)، مرجع سابق.

(١٢) د. محمد السيد سليم، التطورات الاستراتيجية في جنوبي آسيا بعد ١١ سبتمبر وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة قدمت إلى مؤتمر جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم السياسية، العين، أكتوبر سنة ٢٠٠٢.

(١٣) www.aljazeera.net/news/europa/2002/1/1/1-12-1.htm

(١٤) http://www.aljazeeranet/economics/2002/12-22-5.htm

(١٥) د. محمد أنور عبدالسلام، معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية والسوفيتية، السياسة الدولية، عدد ٦٨، إبريل سنة ١٩٨٢، ص ١٦٩-١٧٥.

(١٦) خليل العناني، العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمي، (أبو ظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣). ص ١٠.

(١٧) علي سعيد صميخ، أثر التحولات الإقليمية والدولية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩٠-١٩٩٩)، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٥.

(١٨) Felix Neugart, The EU and the GCC A New Partnership, Florence, Bertelsman Foundation and European University Institute, 2002.

(١٩) د. عمرو الحسن، العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، في مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية والأوروبية حاضرها ومستقبلها (باريس: المركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٧)، ص ٤٢٧-٤٢٨.

(٢٠) علي سعيد صميخ، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٨.

(٢١) http://www.aljazeera.net/news/2003/4/4205

(٢٢) European Commission, The European Union and the World, (Brussels: European Commission, 2000) p. 24.

(٢٣) European Parliament Fact Sheets atwww.europa.eu.int/factssheets/6-3-9.en.htm

(٢٤) د. أمين ساعاتي، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧) ص ٢٦٧.

(٢٥) European Parliament Fact Sheets, OP. CIT.

(٢٦) The EU and the Gulf Cooperation Council (GCC) http://europa.eu.int/c..ernal_relation/gulf_cooerpation/intro

(٢٧) Dean A. De Rose, The GCC Customs Union and Prposed EU-GCC Free Trade Agreement in A Computable Partial Equilbrium Model of World Trade, paper prepared for the Center for European Policy Studies, Brussels, Belgium, in the project entitled "Sustainability Impact Assessment of the Ngotiations of the trade agreement between the European Community and the Countries of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf", November 2003. p. 9-12.

(٢٨) د. فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، في د. فؤاد نهرا، د. محمد مصطفى كمال، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة الأوروبية، ٢٠٠١).

(٢٩) The EU and the Gulf Cooperation Council (GCC) http://europa.eu.int/c..ernal_relation/gulf_cooerpation/intro

(٣٠) Joint Commuinque, GCC-EU Council and Ministerial Meeting, Doha Qatar, 3 March 2003.

(٣١) علي سعيد صميغ، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٨.

(٣٢) جاكومو لوتشياني، «العلاقات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي»، في الخليج عام ٢٠٠٣، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤) ص ٣٣٧-٣٤٥.

(٣٣) محمد مصطفى زرير، قراءة في أبعاد ومستويات الخلاف الأوروبي-الأوروبي حول قضية حقوق الإنسان، شؤون خليجية، عدد (٣٦)، ص ٩٣-٩٧.

(٣٤) د. أمين ساعاتي، مرجع سابق، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٣٦) محمد فتوح مصطفى، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الجمركي: ظروف النشأة والانجازات التحديات والظروف المستفادة، شؤون خليجية، عدد ٣٦، شتاء ٢٠٠٤، ص ٥٨-٥٩.

(٣٧) نهى علي أمير، الحوار الأوروبي الخليجي: الفرص والتحديات، شؤون خليجية، ص ٨٥، عدد ٣٦، شتاء ٢٠٠٤.

(٣٨) د. جون ماركو، أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة (رؤية فرنسية)، السياسة الدولية، عدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢، ص ٧٤.

(٣٩) علي سيد فؤاد، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية الآسيوية ١٩٩٥-١٩٩٨ كراسات استراتيجية خليجية، عدد ٣٠، يناير سنة ٢٠٠٠.

(٤٠) فاطمة أحمد سيف، أثر انتهاء الحرب الباردة على العلاقات الإماراتية الآسيوية سنة ١٩٩٠-١٩٩٩، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٤.

(٤١) الحياة، ٢٠٠٤/٤/٢٨.

(٤٢) د. محمد السيد سليم، مرجع سابق.

(٤٣) مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الخليجي، (الشارقة: دار الخليج للصحافة)، ٢٠٠٢، ص ٢٤١.

(٤٤) الخليج ٢٠٠٣/٦/٨.

(٤٥) البيان ٢٠٠٠/١١/٢٣.

(٤٦) مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الخليجي، مرجع سابق.

(٤٧) الخليج، ٢٠٠٣/٩/٢٨.

(٤٨) الاتحـــــاد، ٢٠٠٣/١٠/١٣.

مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في سطور:

- مركز علمي بحثي مستقل تأسس عام ٢٠٠٠.

- يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية بإشراف مجلس أمناء برئاسة نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث.

- يهدف إلى استشراف كويت المستقبل وما يمكن تحقيقه من دور فاعل في محيطها الخليجي، الاقليمي والدولي، من خلال وضع تصور للإمكانات المتوافرة والتي تؤهلها للقيام بدور تنموي يوفر لصانع القرار المجال لوضع السياسات المناسبة لاستقرار وتطور الكويت في عالم حافل بالمتغيرات.

- تتنوع أنشطة المركز العلمية والبحثية من خلال عقد الندوات والحلقات النقاشية والمحاضرات المتخصصة وإصدار التقارير الدورية والكتب والدراسات وورش العمل في مختلف المجالات الأكاديمية.

- يساهم المركز في تشجيع الباحثين من المثقفين والاتصال مع الجهات الأهلية والحكومية ومختلف القوى الاجتماعية تحقيق المشاركة الايجابية الفاعلة والبناءة في حوار متصل بقضايا الكويت الحاضرة والمستقبلية.

- يعمل المركز على نشر الاصدارات المطبوعة لمختلف المحاضرات والثقافات والدراسات العلمية وفقا لشروط محددة مرفق الإعلام بها في تلك الإصدارات أو في الموقع الإلكتروني.

- نشر المركز منذ إنشائه العديد من الإصدارات المطبوعة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني.

قواعد النشر في مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

يرحب مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت بالكتاب والباحثين في مجال الدراسات المستقبلية والاستراتيجية على اختلاف توجهاتهم بنشر دراساتهم وترجماتهم باللغتين العربية والانجليزية وفقا للشروط التالية:

1. أن تكون الدراسة مبتكرة وحديثة وأصيلة في موضوعها.
2. أن تكون الدراسة موثقة بالمصادر الأكاديمية الجادة.
3. أن لا تكون الدراسة منشورة أو مستلة من أطروحة ماجستير أو دكتوراه.
4. أن يكون النص مطبوعا على الحاسوب ومرفقا بالقرص.
5. أن تكون الدراسة مرفقة بـ «خلاصة» (Abstract).
6. تقديم سيرة ذاتية للباحث.
7. أن لا تقل كلمات الدراسة عن 500 كلمة.
8. تخضع الدراسة للتحكيم بشكل سري.
9. الدراسة التي لا تنشر لا ترد إلى أصحابها.
10. يتم إعلام الباحث بقرار النشر من عدمه خلال (3) أشهر كحد أقصى.
11. يتم تقديم مكافأة مالية وفقا للوائح المالية للمركز.
12. ترسل الدراسات إلى العنوان التالي بالبريد العادي أو الالكتروني:

* P. O. Box 5969 Safat- 13060 Kuwait
* E-mail: center@csfsku.com

